JEF/Journal of Education Faculties
Volume 17, Issue (2), 2023

مجلة كليات التربية ـ جامعة عدن
المجلد 17 ، العدد (2)، 2023 م

تعريف حرف المعنى بالحدّ والخاصّة

عبد الرحيم صالح عبد الرحمن حسان
قسم اللغة العربية، كلية التربية الضالع، جامعة عدن، اليمن.
البريد الإلكتروني: **abdlrhims@gmail.com**

الملخص: تناول البحث تعريف حرف المعنى بالحدّ وبالخاصّة بوصفه الأساس العلمي الذي تقوم عليه دراسة مسائل حروف المعاني وخصائصها، فتتبّع حدود النحاة لحرف المعنى وخصائصه اللفظية والتركيبية، وما ترتب على ذلك من تقسيمات لأنماط الحروف وفق الأثر المعنوي واللفظي، معتمدًا على المنهج الوصفي بما يساعد على قراءة حدود النحاة لحروف المعاني، ورصد المفارقات والإشكاليات التي رافقت دراستهم لها.
وتوصّل البحث إلى أنّ النحاة اختلفوا في صياغة الحدّ فتعدّدت عباراتهم وتنوّعت، واختلفوا حول دلالة الحرف على المعنى وأهمّية تعريفه، فذهبوا في مجموعة من الاتّجاهات المختلفة، وتوصّل إلى أنّ أهمّ خصائص الحرف هي الخصائص التركيبيّة، وأنّ بعض خصائص الحرف التي نصّ عليها النحاة لا تختص بحروف المعاني وحدها، بل تشترك فيها الأسماء والأفعال.

الكلمات المفتاحية: الحرف، المعنى، الخاصّيّة، التعريف، التركيب.

المقدمة: الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، أمّا بعد: فمن المعلوم أنّ التعريف من القضايا الأساسيّة في أيّ علم من العلوم، وعلى ضوئه يجري ضبط مسائل أبواب العلم، ومعروف أنّ النحاة أَوْلَوا الحدود عناية كبيرة للتعريف بعلم النحو، وجعلوا الحدّ هو المنطلق الأساسي لدراسة النحو وأبوابه، فبيّنوا تعريف الكلمة وأقسامها من مثل تعريفهم للحرف، وقد تعدّدت تعريفاتهم للحرف وتنوّعت، فمنها التعريف بالحدّ، ومنها التعريف بالخاصة، ومع ما بذلوه من جهد فقد رافق هذا الجهد كثير من المفارقات والاختلافات في صياغة الحدّ، أو في معنى الحرف، وترتّب على ذلك ما يمكن تسميته بتعدّد الاتجاهات واختلافها، وهي قضيّة سنعمل على دراستها وتبيينها بهذه الدراسة معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، واستقراء أهمّ ما ورد من قضايا حدود الحرف في كتب الحدود وكتب النحو وأصوله، ولكي يتسنى لنا تتبع الموضوع بمنهجيّة علميّة فلا بدّ أن نبيّن معنى الحدّ وأنماط التعاريف كتمهيد للوقوف على موضوع تعريف حرف المعنى بالحدّ والخاصة.

توطئة:

قبل تبيين مفهوم الحدّ النحوي نبيّن معنى الحدّ في الاستعمال اللغوي والاصطلاحي، فمن معاني الحد في اللغة المنع، والطرف؛ أي طرف الشيء، وهو الحاجز بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر،

وجمعه حدود، والفصل بين كلّ شيئين حدّ بينهما، ومنتهى كلّ شيء حدّه[1] ويعني في الاصطلاح ما يدلّ على حقيقة الشيء، يقول الزجاجي: "هو الدّال على حقيقة الشيء"[2] وهو ما يكشف عن حقيقة المحدود وتميّزه عمّا يشاكله[3].

وقد يرادف التعريف أو المعرِّف بكسر الراء بحسب الفاكهي الذي يقول في تعريفه للحدّ: "إنّ الحدّ والمعرِّف بكسر الراء المشدّدة في عرف النحاة والفقهاء والأصوليّين لا مطلقًا اسمان لمسمّى واحد، أي بمعنى واحد"[4] ويقول: وهو -أي المسمّى الواحد- ما يميّز الشيء عن جميع ما عداه، كالحيوان الناطق، فإنّه يميّز الإنسان عن جميع ما عداه مما يشاركه في مطلق الحيوان. ولا يكون كذلك، أي لا يميّز الشيء عمّا عداه إلّا ما كان جامعًا لأفراد المحدود، فلا يخرج عنه شيء منها مانعًا من دخول غيرها فيه. وخرج بعرف النحاة وما بعده عرف المنطقيّين، فإنّ المعرّف بالمعنى المذكور عندهم أعمُّ من الحدّ لشموله له ولغيره، فهو عندهم أقسام: الحد التام والحد الناقص، والرسم التام والرسم الناقص[5].

والحدود في أيّ علم تمثّل أصلًا من أصول ذلك العلم، وتمثّل أساس القواعد الضابطة لمصطلحات العلوم فلا يُترك الأمر مفتوحًا للاحتمالات المستنبطة من معنى المصطلح، نحو ما في مصطلح الكلام، فمعناه في اللغة عام يدلّ على القليل والكثير، والمنطوق وغيره، والكلام في عرف النحاة: هو المركب المفيد بالوضع العربي، لكن الكلام المبطل للصلاة عند الفقهاء لا يشترط فيه الفائدة، ومثل ذلك مفهوم الاستثناء، يمكن أن تُؤدّى معاني الاستثناء بوسائل متنوّعة، لكنّها لا تُسمّى استثناء في الاصطلاح لأنّها تخالف ما يعنيه الاستثناء في الاصطلاح النحوي، الذي له تعريف وأحكام خاصة لا تنطبق عليها[6]. والحدّ نوع من أنواع التعريف أو مرادف له، وللتعريف أنماط معينة أهمّها التعريف الاسمي، والتعريف الحقيقي.

التعريف الاسمي: يعرّف معاني الكلمات في الاستعمال، وهو ما نجده في المعاجم اللغوية والقواميس، وذلك من خلال الإتيان بالمرادف، أو الضدّ، أو التمثيل، أو الوظيفة، كالقول في تعريف الاسم: إنّه ما كان فاعلًا أو مفعولًا أو واقعًا في حيزهما[7] أو غير ذلك.

والتعريف الحقيقي: يبيّن حقيقة الشيء ويوضّح جوهره، ومنه ما يُسمّى التعريف بالحدّ، والتعريف بالرسم، فالتعريف بالحدّ نوعان: تام وناقص، التام يعرّف الماهية بجميع أجزائها[8] كالقول: الإنسان حيوان ناطق، والحدّ الناقص ما جاء مثل قولنا: الإنسان جسم ناطق، أي نقص تحديد الجنس بدقة، إذ كلمة جسم تدل على الجنس البعيد، وكلمة ناطق تختص بالإنسان وحده.

والتعريف بالرسم، نوعان: رسم تام: وهو ما تركّب من الخاصّية والجنس القريب، نحو قولنا: حيوان ضاحك، في تعريف الإنسان. ورسم ناقص: وهو ما تركّب من الخاصّية وحدَها، أو منها ومن الجنس البعيد، نحو: ضاحك، ونامٍ

[1] - ابن سيدة، المحكم، 504/3.
[2] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 46.
[3] - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 47/1.
[4] - الفاكهي، شرح كتاب الحدود، 49.
[5] - ينظر: الفاكهي، 49 -50.
[6] - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، 315/1.
[7] - ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 48.
[8] - ينظر: السيوطي، معجم مقاليد العلوم، 34/1.

ضاحك، في تعريف الإنسان أيضًا[1]. هذا ما يعنيه الحدّ في الاصطلاح العلمي لتعيين الماهيّة بجميع أجزائها، ويبيّن حقيقة الشيء دون أن يترك شيئًا، وقد يأتي تامًّا أو ناقصًا.

1- تعريف حرف المعنى بالحدّ وإشكاليّاته:

يبدأ التأصيل لأيّ علم من العلوم بالتصنيف، والتعريف بالأسس التي يقوم عليها، ووضع المفاهيم التي تميّزه عن غيره من العلوم، وهي مسألة منهجية ترافق البدايات التكوينيّة للعلوم سواء علم النحو أو غيره.

وبعد عمليّة الاستقراء اللغوي للكلام العربي، بدأ النحاة تصنيف الكلم إلى اسم، وفعل، وحرف، ملاحظين أنّ كلّ صنف يتكوّن من أنواع متعدّدة من الصيغ والأبنية، "فصنّفوا هذه الأبنية بحسب روابطها الاشتقاقية وقوالبها الصياغيّة، أمّا ما لم ينتمِ منها إلى أصل اشتقاقي، ولم يقبل صيغة صرفية، فقد أحصوه عدًّا، ثمّ قسّموه بحسب الوظائف"[2].

ثمّ تأتي مرحلة تجريد القواعد بناءً على أمور مطّردة تتصف بالثبات، ووضعها في قوالب مصطلحيّة تقوم مقام الأصول التي منها أخذت هذه المفردات وإليها تُردّ. وهكذا لاحظ النحاة أنّ هذه الأصول تصنّف في نوعين أصل الوضع وأصل القاعدة، وما يتعلّق بهما من حدود تبيينيّة وشروط ضابطة وفق مبادئ علميّة واضحة.

والحدود هي الأصول القواعدية الأولى التي يضعها النحاة لمواضيع النحو ومسائلة في سائر أبواب النحو، وبما أنّ الحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلمة، فإنّ النحاة قد اعتنوا به عناية كبيرة، وقد حدّوه بحدود كثيرة، وكثرة الحدود للشيء الواحد لها دلالتان: الأولى: تعدّد طرق تناول الحدّ وأغراضه. والأخرى: هي احتمال وجود الإشكال، وهو ما يدفع كلّ مُعرِّف إلى الإتيان بتعريف جديد، أو إضافة إلى التعريف لتوضيحه وتبيينه وتكميله، والمتتبّع لتعريفات النحاة للحرف -مع تعدّدها وكثرتها- يجد أنّها تدور حول أوّل تعريف للحرف الذي أورده سيبويه في كتابه، وتنطلق منه للإتيان بما يوافقه أو يخالفه أو يكمّله.

1-1- حدّ حرف المعنى وتبدّلاته:

بدأ الدرس النحوي لحروف المعاني بالتعريفات والحدود المتعدّدة التي وضعها النحاة لأقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف، ففي كتاب سيبويه بعد أن ذكر الاسم والفعل قال: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ... نحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا"[3]. يعدّ هذا التعريف للحرف أقدم تعريف مكتوب تتناقله كتب النحاة، وقد بيّن فيه أنّه يأتي لمعنى مستدركًا أنّه ليس باسم ولا فعل، وممثّلًا بعدد من الحروف لتكون نموذجًا لما يماثلها، وهو من نوع الحدّ بالرسم إذ لم يكن جنس الحرف محدّد بدقّة. وتوالت تعريفات النحاة للحرف توخّيًا للدّقة أو إتمامًا لنقص أو توضيحًا لغموض.

من ذلك ما نراه عند ابن كيسان في حدّه للحرف بأنّه "ما لم يكن اسمًا ولا فعلًا ولكن يتعلّق بأحدهما"[4] وهذا التعريف يشير إلى العلاقة بين الحرف والاسم والفعل، وهو حدّ بالرسم، كحدّ سيبويه ينقصه إيراد الجنس القريب، إلّا أنّه أورد صفة التعلّق بقوله مستدركًا (ولكن يتعلّق بأحدهما) والتعليق صفة غير مقصورة على الحرف[5].

---

[1] - ينظر: الفاكهي، 59.
[2] - تمام حسان، الأصول، 56.
[3] - سيبويه، الكتاب، 2/1، 3،4.
[4] - ابن كيسان، الموفقي في النحو، 106.
[5] - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 127.

ويأتي الزجّاج بعبارة تعرّف الحرف بأنّه يصف غيره ولا يصف ذاته فقال: "الحرف ما لم يكن صفة لذاته، وكان صفة لما تحته"[1] أي إنّه خالٍ من المعنى في نفسه، وأنّ معناه في غيره من اسم أو فعل، وهو حدّ ناقص، ذكر صفة من صفات الحرف ولم يذكر حقيقته، ونبّه ابن السراج في حدّه للحرف إلى أثر الحروف فوصفها بأنّها "أدوات تُغيّر ولا تتغيّر"[2] أي إنّها تؤثّر في غيرها ولا تتأثّر، وصفة التأثير والتأثّر لم تكن خاصّة بالحرف، فأسماء الأفعال تؤثّر في غيرها ولا تتأثّر بغيرها.

ونقل المرادي عن السيرافي أنّه قال في سياق شرح دلالة الحرف على معنى في غيره، موضّحًا حدّ سيبويه للحرف: "وقولنا في الحرف يدلّ على معنى في غيره نعني به أنّ تصوّر معناه متوقّف على خارج عنه، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما معنى مِن؟ فقيل لك التبعيض، وخُلّيت وهذا لم تفهم معنى (مِن) إلّا بعد تقدّم معرفتك بالجزء والكلّ، لأنّ التبعيض أخذُ جزءٍ من كلّ"[3] وبيّن معنى الحرفية بقوله: "وإن سأل سائل فقال لمَ قال: وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أنّ الأسماء والأفعال جئن لمعانٍ؟ قيل له إنّما أراد وحرفٌ جاء لمعنى في الاسم والفعل"[4].

وعقّب البطليوسي على حدّ الزجّاجي الذي يقول: "الحرف ما دلّ على معنى في غيره، نحو: مِن وثمّ وما أشبه ذلك"[5] وقال: إنّه حدٌّ غير صحيح حتى يزاد فيه ولم يكن أحد جزأي الكلمة، أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، لأنّ من الأسماء ما يكون دالًّا على غيره مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ... فإذا قلت: بأنّه "ما جاء لمعنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة، أو قلت: وليس باسم ولا فعل تخلّص حدّ الحرف"[6] ويبدو أن تعقيب البطليوسي بقوله: غير صحيح فيه تسرّع وتجوّز، والأولى أن يقال إنّه حدّ ناقص، وكذلك يمكن أن يلاحظ على القول (لم يكن أحد جزأي الجملة)، الذي يعني به أنّه ليس مسندًا ولا مسندًا إليه، لأنّها من صفة بعيدة للحرف، يشاركها بعض الأسماء التي تلزم مواضع خاصّة مثل ضمائر النصب وضمائر الجرّ، وبعض الظروف، نحو قط، وعند. وإذا كانت إشكالية دلالة حدّ الحرف بدقّة قد أثيرت بين النحاة حول كثير من حدود الحرف، فإنّ إشكالات أخرى رافقت حدود الحرف منها صياغة الحد، أو الاصطلاح، أو دلالة الحرف على المعنى.

1-2- صياغة حدّ الحرف:

عرّف كثير من النحاة القدماء الحرف بأنّه "حرف جاء لمعنى"[7] مع زيادات بسيطة تبيّن التعريف وتوضّحه، وهذا ما نجده عند المتأخرين والمحدثين، إلّا أنّ أكثرهم يحدّه بأنّه "ما دلّ على معنى في غيره"[8].

وهكذا تتعدّد عبارات النحويّين في حدّ الحرف، تختلف في أشياء وتتّفق في أشياء، وأكثر العبارات دورانًا في تحديد الحرف هي قولهم: (حرف جاء لمعنى، وليس باسم أو فعل)، وقولهم: (ما دلّ على معنى في غيره)، ومنهم من استحسن هذه العبارة، ومنهم من استحسن تلك، وعلى ذلك وجدنا الفارسي قد استحسن رأي من حدّه، أنّه ما جاء

---

[1] - البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، 75.
[2] - ابن السراج، الأصول في النحو، 45/1
[3] - ابن قاسم المرادي، الجنى الداني، 23، نقله بتصرف، ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 14/1.
[4] - السيرافي، 13/1-14.
[5] - الزجاجي، الجمل، 17، والبطليوسي، 74.
[6] - البطليوسي، 74-75، وينظر: العكبري، اللباب، 50-51.
[7] - سيبويه، 12/1، وينظر: المبرد المقتضب، 3/1، والزجاجي، الإيضاح، 54-55 والخليل، الجمل في النحو، 171، وفاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، 34.
[8] - التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، 186/1، وينظر: مصطفى إبراهيم وآخرين: المعجم الوسيط، 167/1 مادة حرف، وجورجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، 25.

لمعنى ليس باسم ولا فعل، ومثّل له بلام الجر وبائه، وهل، وقد ...[1] وذكر ابن يعيش أن أبا علي الفارسي اعترض على من يرى حدّه بأنّه، ما دلّ على معنى في غيره، مؤكدًا أنّه إذا صحّ ما زعمه بأنّه حدٌّ للحرف "فإنّه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلّها حروفًا؛ لأنّها تدلّ على معانٍ في غيرها"[2]. ويرى الفيروز أبادي من اللغويين أنّ الحدّ الأفضل "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[3] وذكر أنّ سواه من الحدود فاسد دون أن يعلّل.

وفريق آخر منهم العكبري يرى أنّ استعمال "دلّ أولى من جاء" في حدّ الحرف، أي يُفضّل أنْ يكون حدّه بأنّه (ما دلّ على معنى في غيره) وعلّل لأنّ الحدود الحقيقية دالّة على ذات المحدود بها. ويرى أنّ حدّه بأنّه "ما جاء لمعنى" فبيان العلّة التي لأجلها جاء[4] وذهب ابن يعيش مذهب العكبري وأكّد أنّ (دلّ) أمثل من (جاء) بحجّة أنّ "المراد من من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلّة التي وضع لأجلها؛ إذ علّة الشيء غيره"[5]. وعلى هذا عرّفه الآمدي بأنّه "ما دلّ على معنى في غيره"[6] وعرّفه ابن معطي، بأنّه :"كلمة لا تدلّ على معنى إلّا في غيرها"[7]، وقد استحسن استحسن هذا التعريف عدد من العلماء نحاة وغيرهم، منهم المرادي[8].

وبيّن المرادي أهمّية تعريف الحرف بقوله: "إنّ بعض النحاة يرى أنّ الحرف لا يحتاج إلى حدّ لأنّه كلم محصورة، وهو ليس كذلك، بل هو ممّا لا بدّ منه ولا يُستغنى عنه ليُرجع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيّة ما صدق الحدّ عليه"[9] وقد حُدّ بحدود كثيرة من أحسنها عند المرادي، قول بعضهم: الحرف كلمة تدلّ على معنى في غيرها فقط .. وهذا - عنده - أولى من تصدير الحدّ بـ(ما) لإبهامها[10].

ويبدو أنّ إشكاليّة صياغة الحدّ جعلت بعض النحاة يرى عدم أهمّية تحديده، ومع أنّ أكثر النحاة يتّفقون على عدم دلالة الحرف على معنى في نفسه وهو منفرد، لا نعدم رأيًا آخر يرى أنّ للحرف معنى في نفسه ومعنى في غيره، ذلك ما نفهمه من قول ابن النحّاس في تعليله لتمام معنى الحرف في التركيب وخفوته عند الإفراد: "لأنّ المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتمُّ ممّا يفهم منه عند الإفراد"[11].

وذكر ابن هشام حدّ النحاة للحرف بأنّه يدلّ على معنى في غيره، وأكّد أنّ الشيخ بها الدين النحّاس قد نازعهم في (تعليقه) على المقرّب وزعم أنّه دالّ على معنى في نفسه[12].

وأشار السيوطي إلى أنّ الشريف الجرجاني يرى: "أنّ الحرف لا معنى له أصلًا لا في نفسه ولا في غيره، وهذا خلاف قول النحاة (له معنى في غيره) وألّف في ذلك رسالة"[13]، مع أن الجرجاني في كتابه (التعريفات) قد حدّ الحرف بأنّه: "ما دلّ على معنى في غيره"[14].

---

[1] - ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، 8/1.
[2] - ابن يعيش، شرح المفصل، 448/4 وقد اعترض الفارسي على قول من حدّ الحرف بأنه "ما دل على معنى في غيره" بالحرف الزائد نحو (ما) في قولهم: إنك ما وخيرًا، لأنها لا تدل على معنى في غيرها، ينظر: ابن قاسم المرادي، 22.
[3] - الفيروزآبادي، القاموس المحيط 126/2.
[4] - ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 10/2.
[5] - ابن يعيش، 447/4.
[6] - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، 61/1.
[7] - ابن معطي، الفصول الخمسون، 153.
[8] - ينظر: ابن قاسم المرادي، 20.
[9] - المصدر نفسه، 20.
[10] - ينظر: ابن قاسم المرادي، 20.
[11] - السيوطي، الأشباه والنظائر، 5/3.
[12] - ينظر: المصدر نفسه، 3/3.
[13] - المصدر نفسه، 6/3.
[14] - علي الجرجاني، التعريفات، 76.

ومع أنّ أكثر النحاة من المتقدّمين والمتأخّرين والمحدثين يعرّفون الحرف بأنّه ما دلّ على معنى في غيره، وينفون أنْ يكون له معنى في نفسه، ويؤكّدون أنّه لا يدلّ على معنى إلّا في غيره، نجد أحد المحدثين يعقّب على هذه الرؤية في تعريف الحرف بالقول: إنّ النحاة لم يلاحظوا "أنّ الحروف في اللغة العربيّة لها دلالتها المعجميّة الخاصّة التي لا سبيل إلى تجريدها منها، والتي تفيدها مع السبك التركيبي وقبله معًا"[1] ولم يكتفِ بذلك بل ذهب إلى أنّ تعريفهم للحرف بيّن الخطأ، .. وأنّ الحرف والاسم والفعل تتشابه من حيث دلالتها على معنى جزئي يتغيّر بالتركيب، وتتحدّد به علاقاته[2].

وذكر هادي عطيّة مطر "أنّ كلّ حرف له معنى في نفسه، وله معانٍ أخر لا تظهر إلّا أن يكون الحرف مع غيره، أي تُلاحظ معانٍ أخر للحرف عند التراكيب اللغويّة المختلفة"[3] والملاحظ أنّ مثل هذا الرأي قد قال به بعض المتأخّرين، ولأنّه غير واضح لم يُلتفت إليه، وفي كلّ هذا دلالة على الإشكالية القائمة على الحدود التجريديّة.

وهكذا توالت تعريفات النحاة للحرف وأغلبها تنطلق من علاقة الحرف بالمعنى، فقالوا عنه أنّه "ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[4]. أو أنّه "ما دلّ على معنى في غيره"[5] أو أنّه "كلمة لا تدلّ على معنى إلّا في غيرها"[6] وغير ذلك من العبارات، وقد استحسن بعضهم هذه العبارة، وبعضهم استحسن تلك[7].

1-3- تسمية الحرف بالأداة:

لا يقتصر الأمر على إشكالية الصياغة، بل تبقى الإشكالية قائمة بين النحاة حول مصطلح الحرف، يرى الزجّاجي، أنّ الحرف يعني الطرف والحدّ بين شيئين، ولذلك سمّي حرفًا، وأنّ الحروف ثلاثة أنواع، منها حرف المعجم، والحروف التي هي أبعاض الكلم، وحروف المعاني[8]، ومنهم من يرى أنّ الحرف "هو الشبهة القائمة وحدها من الكلمة وقد يسمّى الحرف كلمة، والكلمة حرفًا"[9] على الاتساع والمجاز.

وتجد بعض النحاة يسمّي الحرف بالأداة، قال الطوال في حدّه للحرف: "الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل"[10]. وكذلك عُرّف عند بعض اللغويين بأنّه "الأداة التي تسمّى الرابطة لأنّها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كمِن وعلى ونحوها"[11]. وهو عند الأزهري "كلّ كلمة بُنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرفين أو فوق ذلك، وذلك مثل: حتى، وهل، وبل، ولعلّ"[12].

وعرّفه أبو نصر الفارابي، بقوله: "الأداة لفظ يدلّ على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يُقرن باسم أو كلمة"[13]. والأداة مصطلح كوفي لحرف المعنى، أمّا البصريّون، فالأداة عندهم تشمل الحروف والأسماء والأفعال مثل أدوات الشرط والاستفهام والنفي وغيرها، ويرى الراجحي من المحدثين خطأ القول بالأداة لأنّ الكلمة

---

[1] - علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، 81، 95.
[2] - ينظر: المصدر نفسه، 96.
[3] - هادي عطية مطر، نشأة دراسة حروف المعاني، 42.
[4] - القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 24/1 ، وينظر: الزجاجي، الأمالي، 238-239، وابن الأثير، المثل السائر، 46/1 ، وهادي عطية مطر، 34.
[5] - الآمدي، 61/1.
[6] - ابن معطي، 153.
[7] - ينظر: ابن قاسم المرادي، 20.
[8] - ينظر: الزجاجي، الإيضاح، 54.
[9] - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 67/1.
[10] - البطليوسي، 76.
[11] - ابن منظور، لسان العرب، 385/10، مادة حرف.
[12] - الأزهري، تهذيب اللغة، 5/10-12.
[13] - البطليوسي، 77.

العربيّة اسم وفعل وحرف، ولا يوجد قسم آخر اسمه الأداة[1]، ويرى تمّام حسّان أنّ الأداة قسم من أقسام الكلمة العربيّة قائم برأسه، له خصائصه ومميزاته، وأنّها نوعان: أصليّة: وهي حروف المعاني، ومحوّلة: تأتي من الأسماء والأفعال[2]. يظهر من تعدّد هذه التعريفات -على ما فيها من توافق واختلاف- عدد من المفارقات الإشكالية التي أثيرت حول تصنيف كثير من الكلمات، التي لا يظهر معناها إلّا مع غيرها واختلاف النحاة فيها، هل هي حروف أو أسماء أو أفعال؟ من ذلك مثلًا:

الكلمات (كيف) و(حاشا) و(ليس) و(مذ ومنذ) و(نعم وبئس) وغيرها من الكلمات التي ينطبق عليها حدّ الحرف، ومع ذلك نجدها في قسم الأسماء، أو الأفعال، وكلّما واجهت النحاة مثل هذه الإشكالات يلجؤون إلى التأويل والتعليل.

ويُلاحظ من أقوال بعض النحاة أنّهم يسمّون حروف المعاني أدوات، ويفضّلون مصطلح الأداة على مصطلح الحرف، من ذلك ما نُقل عن مهدي المخزومي قوله: "يطلق الكوفيّون اسم الأدوات على ما سُمّي عند البصريّين حروف المعاني، وتسمية الكوفيّين هذه –في رأيه- أدقّ من تسمية البصريّين لأنّ الحرف مطلق عند البصريّين والكوفيّين جميعًا ويراد منه أحد حروف الهجاء أو أحد حروف المعاني، بل قد يطلق على الكلمة أيضًا، ولذا وافقهم المخزومي وأدخل التسمية مصنفاته"[3]. وبعضهم يفضّلون مصطلح حرف على مصطلح الأداة، لأنّ الأداة يراد منها ما يُتّخذ وسيلة لأداء وظيفة كالربط والتعليق، فهو أداة بين الاسم والفعل[4] ومع ذلك قد تأتي بعض الأسماء والأفعال كأداة ربط مثل الضمير الرابط للخبر بالمبتدأ، والفعل قلما وطالما.

يظهر من هذا العرض أنّ تعريف الحرف لدى النحاة رافق بعض الإشكاليات في الاصطلاح وفي الصياغة، وأنّ معظم هذه الحدود تركّز على معنى الحرف، وما ترتّب على ذلك من إشكال حول معنى الحرف جعل النحاة يسيرون في اتّجاهات متعدّدة تتمثّل بما يأتي:

1-4- دلالة الحرف على المعنى:

قضية دلالة الحرف على المعنى مثّلت لدى النحاة إشكالية أطالوا الحديث فيها، وترتّب عليها اختلافهم في تحديد الحرف، فذهبوا في اتّجاهات مختلفة سنفصل القول فيها بما يأتي:

الاتّجاه الأوّل: ينصّ على خلوّ الحرف من المعنى إذا كان منفردًا:

ويمثّل هذا الاتجاه أولّ حدّ وصل إلينا في كتاب نحوي حدّ سيبويه للحرف بقوله: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[5] ويعدّ هذا الحدّ أشهر حدود الحرف، وقد سار عليه كثير من النحاة، ومع ذلك نجد من استحسنه، ونجد من انتقده، لما فيه من إشكال، وقد حاول شرّاح كتاب سيبويه تفسيره وتبيينه، من ذلك ما جاء عند السيرافي، موجهًا لما في حدّ سيبويه للحرف فقال: "وإن سأل سائل فقال: لمَ قال: وحرف جاء لمعنى، وقد علمنا أنّ الأسماء والأفعال جئن لمعان؟..."[6]. وأجاب عن هذا التساؤل بثلاثة أجوبة[7]:

---

[1] - ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، 15.
[2] - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 123.
[3] - رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، 55-56.
[4] -ينظر: المطرزي، 41.
[5] - سيبويه، 12/1.
[6] - السيرافي، 13/1-14.
[7] - ينظر: السيرافي، 14/1.

الأوّل: أنّه أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، وذلك أنّ الحروف إنّما تجيء للتأكيد، وللنفي، وللعطف، ولغير ذلك من المعاني التي تحدث في الأسماء والأفعال، وتجيء الحروف مؤثّرة في غيرها بالنفي والإثبات، والجمع والتفريق، وغير ذلك من المعاني.

والثاني: أنّه جاء لمعنى، ذلك المعنى ليس باسم، أي ليس بدال عليه، ولا فعل؛ أي ليس بدال عليه.

الثالث: هو أنّ حروف المعاني، لمّا كانت تدخل لتغيير معنى ما تدخل عليه، أو إحداث معنى لم يكن فيه، فإذا انفردت لم تدلّ على ذلك.

ولم نجد الرمّاني يشير إلى حدّ الحرف بعبارة سيبويه وإنّما قال: "الاسم كلمة تدلّ على معنى غير مختصّ بزمان. والفعل كلمة تدلّ على معنى مختصّ بزمان. والحرف كلمة لا تدلّ على معنى إلّا مع غيرها ممّا معناها في غيرها. فهذه الحدود هي الأصول التي عليها مدار الأمر في هذا الباب"[1] أي باب علم ما الكلم من العربيّة. يُلاحظ أنّ الرمّاني تجنّب شرح تعريف سيبويه للحرف وأتى بحد ينفي دلالة الحرف على المعنى وهو منفرد.

وقال ابن فارس: "وقد أكثر أهلُ العربيّة فِي هَذَا،(أي في حدّ الحرف) وأقربُ مَا فِيهِ مَا قاله سيبويهِ، إنّه الَّذِي يفيد معنىً لَيْسَ فِي اسم ولا فعل. نحو قولنا: (زيدٌ منطلقٌ) ثُمَّ نقول: (هل زيدٌ منطلق؟) فأفدْنا بـ(هل) مَا لَمْ يكن فِي (زيد) ولا (منطلق)"[2]. وعرّفه الطوّال، فقال: "الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل"[3].

وسار على نمط حدّ سيبويه للحرف مجموعة من العلماء والنحاة، منهم الجرجاني حيث قال: "الحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعل"[4] وقال المطرزي: "الحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى الاسم ولا بمعنى الفعل، نحو: هل، وبل، وثمّ"[5].

ومن الحدود الأكثر شهرة التي ذهبت إلى هذا الاتجاه حدّ الزجّاجي للحرف حيث قال: هو "ما دلَّ على معنى في غيره، نحو: مِن وإلى وثمّ، وما أشبه ذلك"[6]. وقد سار عليه عدد كبير من النحاة.

وقال ابن يعيش "قولهم: ما دلّ على معنى في غيره، أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره، إشارة إلى العلّة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلّة التي وضع لأجلها، إذ علّة الشيء غيره"[7]. وهذا الحدّ لا يخلو من إشكال، وقد ذكر ذلك ابن يعيش فقال: "وقد زعم بعضهم أنّ هذا الحدّ يفسد بأين وكيف ونحوهما من أسماء الاستفهام، ومَن وما ونحوهما من أسماء الجزاء، فإنّ هذه الأسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء فتعلّق وجود الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف. والجواب عن هذا الإشكال أنّ هذه الأسماء دلّت على معنى في نفسها بحكم الاسميّة؛ فأين دلّت على المكان، وكيف دلّت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء فمَن دلّت على مَن يعقل، و(ما) دلّت على ما لا يعقل، وأمّا دلالتهما على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيهما، فهما شيئان دلّا على شيئين، فالاسم دلّ على مسماه، والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤيّد ذلك بناؤها لتضمّنها معنى الحرف، وإنّما يلزم أنْ لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الاسميّة والتمكّن، وقد دلّت على هاتين الدلالتين ليكون كاسرًا للحدّ، وربمّا احترز بعضهم من ذلك فقال: ما دلّ على معنى في غيره فقط، فيفصل بقوله فقط بين هذه الأسماء والحروف؛

[1] - الرماني، شرح كتاب سيبويه، 104/1.
[2] - ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، 50.
[3] - البطليوسي، 76.
[4] - عبد القاهر الجرجاني، الجمل، 6.
[5] - المطرزي، المصباح في علم النحو، 40-41.
[6] - الزجاجي، الإيضاح 54، والجمل 18.
[7] - ابن يعيش، 447/4.

إذ هذه الأسماء قد دلّت دلالتين دلالة الأسماء ودلالة الحروف. ومنهم من يضيف إلى هذا الحدّ، ولم يكن أحد جزئي الجملة، كأنّه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإنّ هذه الأسماء وإن دلّت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة، فقد تكون أحد جزئي الجملة"[1].

وقد رأى أبو علي الفارسي إشكالًا في دلالة الحرف على معنى في غيره فقال: "مَن زعم أنّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره فإنّه ينبغي أنْ تكون أسماء الأحداث كلّها حروفًا لأنها تدلّ على معانٍ في غيرها ..."[2].

ومع ذلك لم يسلم هذا الحدّ من النقد رغم شهرته، ونظرًا للإشكالية التي رافقت أشهر حدود الحرف، حاول بعض النحاة تعريف الحرف بذكر خواصه فتعددت الحدود التي تذكر الخواص وتنوعت ومع ذلك هي كسابقاتها لم تخلُ من الإشكال.

الاتّجاه الثاني: ذهب إلى القول بأنّ الحرف له معنى في الإفراد والتركيب:

وهذا الاتجاه يتمثّل برأي ابن النحّاس الذي ذهب إلى أنّ لحروف المعاني معنى وهي مفردة وهي مركّبة إلّا أنّ معناها وهي مركّبة أتمّ. وذكر أنّ للنحاة في تعريف الحرف عبارتين[3]:

الأولى- قولهم في حدّه: الحرف لفظ يدلّ على معنى في غيره لا في نفسه.

والأخرى- الحرف لفظ يدلّ على معنى في غيره. وفي رأيه أنّ هذه العبارة أقرب إلى التحقيق من الأولى، لأنّ قولهم: إنّه يدلّ على معنى في غيره لا ينفي أن يكون له معنى في نفسه، بخلاف العبارة الأولى، ثمّ قال: "والحقّ أنّ الحرف له معنى في نفسه؛ لأنّا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من أنْ يفهم موضوعه لغة، أو لا، فإنْ لم يفهم موضوعه لغة، فلا دليل في عدم فهم المعنى، أنّه لا معنى له، لأنّه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة، كان كذلك، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فإنّه يفهم منه معنى، عملًا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانًا بـ(هل)، وهو يفهم أنّها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذا عرفنا أنّه له معنى في نفسه، فله طريق آخر، وهو أنْ نقول: وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فلا نسلّم أنّه لا يفهم منه معنى، فإن قيل: أيّ فرق بين معنى الاسم ومعنى الفعل، وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟ قلنا: الفرق بينهما أنّ كلّ واحدٍ من الاسم والفعل يفهم منه معنى في الإفراد ما يفهم منه عند التركيب، بخلاف الحرف، لأنّ المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتمّ ممّا يفهم منه عند الإفراد"[4].

ثم قال: "إنّ الكلمة لا بدّ أن تدلّ على معنى ، فذلك المعنى إمّا أن يفتقر إلى تمام فهمه إلى ضميمة، أو لا، فإن افتقر فهو الحرف، وإن لم يفتقر فإمّا أن يفهم معه خصوصيّة زمن ماض، أو غير ماض، أو لا، فإن فهم منه الخصوصيّة فهو فعل، وإلّا فهو اسم، وقد قيل في دليل الحصر أيضًا: الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها مجرّدة عن تعيين زمان ذلك المعنى، والفعل كلمة تدلّ على معنى في نفسها، وعلى تعيين زمان ذلك المعنى، والحرف كلمة تفتقر في تمام فهمها إلى ضميمة"[5].

وكذلك ذهب ابن هشام الأنصاري في سياق ردّه على طرق النحاة في التمييز بين أقسام الكلمة كقول ابن الحاجب: هي أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، والثاني الحرف ... فرأى ابن هشام أنّ هذه الطريقة اشتملت أمرين مشكلين:

[1] - ابن يعيش، 4/447-448.
[2] - المصدر نفسه، 4/448.
[3] - ينظر: ابن النحاس، 1/61.
[4] - ابن النحاس، 1/61-62.
[5] - المصدر نفسه، 1/62-63.

أحدهما: دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسمّيات بالألفاظ الدالة عليها، وذلك محال؛ لأنّ ذات زيد لم يقم بلفظ الزاي، والياء، والدال قطعًا، وكذلك ذات الحدث والزمان لم يقم بلفظ نحو: قام، وذهب، وهذا وإن كان جوابه ممكنًا إلّا إنّه أقلّ ما فيه الإبهام.

والثاني: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا وإن كان مشهورًا عند النحويّين إلّا إنّ الشيخ بهاء الدين بن النحّاس نازعهم فيه، وزعم أنّه دالّ على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان في شرح التسهيل[1].

وقال ابن قاسم المالكي مفسّرًا الحدّ الذي يقول (حدّ الحرف: كلّ كلمة لا تدلّ على معنى في نفسها، لكن مع غيرها): "ليس المراد أنّ الحرف لا معنى له في نفسه البتّة، بل المراد أنّ لمعناه متعلّقًا لا بدّ من ذكره عند ذكر الحرف؛ مثلًا: (مِن) معناه الابتداء، وهو البصرة مثلًا، لا بدّ من ذكره عند ذكرها، فالأولى أن يقال: إنّ المراد بعدم دلالة الحرف على معنى في نفسه أنّ دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلّقه، وحينئذ لا يَرِدُ النقض بمثل (ذو) لأنّه مشروط فيها ذلك؛ لأنّه إنّما جيء بها للتوصّل إلى جعل الجنس صفة للشيء فيلزم من ذلك ذكر متعلّقها، لا لأجل دلالتها على معناها، وفي إتيانه بلفظ (كلّ) هاهنا نظر، لأنّ الحدود لبيان الماهية، وكلّ لضبط الأفراد"[2].

ويبيّن التفتزاني المراد بقول اللغويّين استعمال اللفظ فيما وضع له في اللغة أنّ المقصود بالوضع؛ أي وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أي ليدلّ بنفسه لا بقرينة تنضمّ إليه. ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيًا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، وهذا شامل للحرف أيضًا لأنّا نفهم معاني الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلّا أنّ معانيها ليست تامّة في أنفسها بل تحتاج إلى الغير بخلاف الاسم والفعل. نعم لا يكون هذا شاملًا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم: الحرف ما دلّ على معنى في غيره أنّه مشروط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر متعلّقه (فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعًا بالنسبة إلى معناه المجازي (لأنّ دلالته) على ذلك المعنى إنّما تكون (بقرينة) لا بنفسه[3] ويرى جرجي زيدان أن الحروف الدالة على معنى في غيرها، هي بقايا ألفاظ ذات معنى في نفسها، مستدلًّا بخلا وعدا وغيرهما[4].

الاتّجاه الثالث: يرى أنّ حدّ الحرف ترك حدّه:

ذكر المرادي أنّ بعض النحويّين يقول: "لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف؛ لأنّه كلم محصورة، وليس كما قال، بل هو ممّا لا بدّ منه، ولا يُستغنى عنه، ليُرجع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيّة ما صدق الحدّ عليه"[5]. وذكر علي بن سليمان المرداوي أنّ بعض النحاة ذهبوا إلى عدم حاجة الحرف إلى الحدّ فقال في سياق حدّه حدّه للحرف: وإن لم يستقل فالحرف، وهو: ما دلّ على معنى في غيره، وقيل: لا يحتاج إلى حدّ، وسكت جمع عن حدّه[6]. وقال: "يعني: أنّ المفرد إذا لم يستقل بنفسه بالمعنى فهو الحرف، والصحيح أنّه يُحَدّ، وحدُّه: ما دلّ على معنى في غيره؛ ليخرج الاسم والفعل. وقال بعضهم: هو لفظ لا يدلّ على معنى في نفسه. وقال بعضهم: لفظ لا يستقلّ بالمعنى، ومعانيها متقاربة. وقيل: لا يحتاج إلى حدّ له؛ لأنّ ترك العلامة له علامة، وهذا اختاره جماعة منهم

[1] - ينظر: ابن هشام، شرح اللمحة البدرية،250-251.
[2] - ابن قاسم المالكي، شرح حدود الأبدي، 55.
[3] - ينظر: التفتزاني، مختصر المعاني، 204/1.
[4] - ينظر:جرجي زيدان، 31-32.
[5] - ابن قاسم المرادي، 20.
[6] - ينظر: علي بن سليمان، التحبير شرح التحرير، 1/ 297.

الحريري. وردّ: بأنّه التعريف حقيقة المحدود. وسكت جماعة عن حدّه، فيحتمل أنّ له حدًّا عندهم ولكن لم يذكروه، ويحتمل أنّه كالقول الثاني"[1].

الاتّجاه الرابع: يرى أن حدّ الحرف عدّه:

ومِن مَن ذهبوا إلى هذا الاتّجاه السيوطي حيث قال: أحسن ما يضبط الحرف بالعدّ، لأنّ الحروف محصورة، وقد عدّها ابن فلاح سبعين حرفًا بطرح المشترك، ثلاثة عشر أحاد، وأربعة وعشرون ثنائية، وتسعة عشر ثلاثية، وثلاثة عشر رباعية، وخماسي واحد وهو (لكن)[2].

الاتّجاه الخامس: ليس للحرف معنى لا في الإفراد ولا في التركيب:

وهذا القول لم نجد من يتبنّاه عدا ما نسب إلى الشريف الجرجاني، مع أنّ الشريف الجرجاني في كتابه (التعريفات) قد حدّ الحرف بأنه: "ما دلّ على معنى في غيره"[3] وذكر السيوطي أنّ الشريف الجرجاني ذهب إلى أنّ الحرف لا معنى له أصلًا لا في نفسه ولا في غيره، وأنّه ألّف في ذلك رسالة[4].

وكذلك أشار الكفوي إلى أنّ ما يفهم من الاسم والفعل في حال الإفراد غير ما يفهم منه عند التركيب، و"أنّ المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتمّ ممّا يفهم عند الانفراد، وذهب السيد الشريف إلى أنّ الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره، وخالف النحاة في قولهم: إنّ للحرف معنى في غيره"[5].

2- تعريف الحرف بالخواصّ وإشكاليّاته:

لمّا كان التأصيل بالحدّ لا يستوعب كلّ ما يميّز خصائص حروف المعاني ومسائلها عمل النحاة على النظر في الحروف بحسب خصائصها اللفظيّة واستعمالاتها اللغويّة وما تتركه من أثر في ما تدخل عليه في الكلام، انطلاقًا من التأصيل بالحدّ ووصولًا إلى التقسيم والتقعيد.

وإذا كان التأصيل بالحدّ يهتم بالخصائص المعنويّة العامة للحرف، فإنّ التأصيل بالتقسيم يبيّن الخصائص الشكلية اللفظية للحرف بدءًا بتحديد صيغته البسيطة التي لا يجوز معها الحذف أو التركيب، إلى جانب تبيين علاقة ذلك بخصائصه المعنوية التركيبيّة والتأثيريّة، من ذلك:

- بيان حالته البنائيّة، إذ إنّه مبنيّ دائمًا، بل هو أصل في البناء والاسم فرع.
- بيان الخاصيّة التركيبيّة في الجملة بحسب ما يدخل عليه اسم أو فعل.
- بيان خاصيّة التأثير فيما بعده.
- بيان وضعه في التركيب بحسب الأصالة والزيادة.
- بيان وضعه التراتبي في الجملة.
- مكانته ومنزلته –الصدارة –الربط –الأصالة في بابها.

ومن النحويين من حدَّ الحرف بذكر بعض خواصه، من مثل خاصيّة عدم التصرّف والتثنية والجمع، قال الوراق:

[1] - علي بن سليمان، 298/1.
[2] - ينظر: السيوطي، النكت النحوية، 71/1-89.
[3] - علي الجرجاني، 76.
[4] - ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 6/3.
[5] - الكفوي، الكليات، 997.

"ما امتنع حدّ الاسم والفعل منه، أَو امتنعت خواصهما منه"[1] وقول للأخفش الأوسط "الحرف ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع، ولا يحسن أن يتصرّف"[2].

ويُردّ على هذا الحدّ أنّ ما ذكره لا يختصّ بالحرف لأنّ الأفعال لا تجمع ولا تثنّى ولا تتصرّف، وكذلك بعض الأسماء، وقد قال البطليوسي: "هذا الحدّ خطأ لأنّ الفعل داخل تحت هذا التحديد"[3]. ويبدو أنّه غير مانع لأنّه ذكر بعض صفات الحرف التي يشاركه فيها الفعل، وليس خطأ كما ذهب البطليوسي.

وحدّه المبرّد بالقول: "الحرف ما كان موصلًا الفعل إلى الاسم، أو عاطفًا أو تابعًا لتحدث به معرفة أو كان عاملًا"[4] وهذا الحدّ يذكر بعض الخواصّ اللفظيّة التركيبيّة ويستثني بعضها، كما أنّه يغفل الخواصّ المعنويّة من استفهام ونهي واستثناء وغير ذلك.

ذكر البطليوسي قول ابن ولّاد: (يُستدل على الحرف بأنّه وصلة شيء إلى شيء) وعلّق عليه بالقول: ينتقض عليه بأنّ من الحروف ما ليس وصلة، وينتقض عليه بالذي فإنّه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وبقولك: يا أيّها الرجل فإنّ أيّها ههنا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، وينتقض عليه بقولك: مررت برجل ذي مال، فإنّ ذي وصلة إلى وصف الرجل بالمال[5].

ويبيّن ابن يعيش بعض خصائص الحرف عند حديثه عن دلالة الحرف على معنى في غيره، فقال: إنّه دخل الكلام على ثلاثة أضرب[6]:

الأوّل: لإفادة معنى فيما يدخل عليه.

1- أن يدخل على الاسم نحو: الرجل والغلام، فالألف واللام أفادت معنى التعريف.

2- أنّه يدخل على الفعل نحو: قد والسين وسوف.

3- أن يدخل على الكلام التام والجملة المفيدة نحو: أزيد عندك؟، وما قام خالد.

والثاني: لتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به، فهو في أربعة مواضع:

1- أن يدخل لربط اسم باسم وهو معنى العطف.

2- أن يدخل لربط فعل بفعل نحو: قام زيد وقعد.

3- أن يدخل لربط فعل باسم نحو: نظرت إلى زيد وانصرفت عن جعفر، وهو معنى التعدية.

4- أن يدخل لربط جملة بجملة نحو: إن تعطني أشكرك.

الثالث: لزيادة ضرب من التأكيد: وهو أن يدخل زائدًا لضرب من التأكيد نحو: ما قام زيد ولا عمرو.

يستنتج من كلام ابن يعيش أن للحرف ثلاث خصائص رئيسة، هي: خاصيّة دلالته على المعنى في المفرد اسم أو فعل، أو في الجملة. وخاصيّة التعليق والربط وتكون بالعطف أو التعدية أو بالشرط والجزاء، وخاصيّة الزيادة والتأكيد، وكلّها خصائص تركيبيّة، وقبل تناولها سنعرج إلى بعض الخصائص اللفظيّة التي تميز لفظ الحرف وبنيته التي من أهمّها علامته وبساطته.

---

[1] - الوراق، علل النحو، 142.
[2] - ابن فارس، 86، وينظر: البطليوسي، 76.
[3] - البطليوسي، 75.
[4] - المصدر نفسه، 75.
[5] - ينظر: المصدر نفسه، 76-77.
[6] - ينظر: ابن يعيش، 4/ 450 -451.

2-1- خاصّية عدم قبول العلامة:

حاول النحاة التفريق بين أقسام الكلم بالنظر إلى علامات كلّ قسم، فبيّنوا أنّ للفعل علامات تميّزه، وأنّ للاسم علامات تميّزه، وأنّ الحرف ليس له علامات تميّزه، وقالوا: علامته هي عدم قبوله العلامة، لذلك جاءت كثير من الحدود بناء على هذه الخاصّية، من ذلك:

ما ذكره الزجّاجي لبعضهم، قال: "قال بعضهم: الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل، فلم يسغْ فيه شيء ممّا ساغ فيهما"[1]؛ أي إنّه لا يقبل علاماتهما، فعلّق الزجّاجي على هذا الحدّ قائلًا: "وهذا وصف، وليس بحدّ له"[2]. ومثله قول ابن جنّي: "الحرف ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأَسماء ولا علامات الأَفعال وإنَّما جاء لمعنى في غيره"[3]، وقال ابن برهان: "حرف المعني: كلمة لا يصح أن يكون لها شيء من علامات الأسماء والأفعال"[4] وكلّ هذه الأقوال وغيرها[5] تؤكّد خاصّية عدم قبول الحرف لعلامات الأسماء والأفعال، وهذه الخاصّية يستعملها النحاة لحسم الخلاف في نوع بعض الكلمات، ومع ذلك قد يستنتج منها أنّ للحرف علامات خاصّة به، لهذا قال بعضهم الحرف ليس له علامة.

2-2- خاصّية البساطة(الأصل اللفظي):

قسّم النحاة الكلمة العربيّة والتراكيب إلى أصول وفروع، على أساس أنّ الأصل هو منطلق الوصف والتحليل والتفسير الذي تنسب إليه الفروع موافقة للأصل أو مخالفة له، وهم بهذا يتصوّرون أنّ فكرة الأصل قائمة في أصل اللغة وخاصّية من خصائصها، وأنّ المتكلم بالعربيّة يلتزم بهذه الأصول سليقة، وأنّ على دارس اللغة ومفسرها - نحويّا أو غيره- مراعاة هذه الأصول، فإن صادف ما يحول دون تحقيق الأصل الذي يلتزمه أو يراعيه في الواقع اللغوي فلا بأس أن يستأنس بالفروع.

وكان أوّل إجراء تأصيلي من خلال التقسيم أن صنّف النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف، وفقًا للمعنى الذي يؤدّيه كلّ قسم من الكلم، وإذا أعدنا النظر بهذا التصنيف وفقًا للمعنى لجاز أن نأتي بتصنيف أعمّ، هو تقسيم الكلمات إلى نوعين: الأوّل: ما يدلّ على المعنى مباشرة، من خلال صيغته الصرفية والمعجمية، والثاني: ما لا يدلّ على المعنى مباشرة، بل يدلّ عليه من خلال ارتباطاته بالكلمات الأخرى، وبصفة عامّة يكون تحت القسم الأوّل الاسم والفعل، وتحت النوع الثاني الحرف.

وكذلك يمكن تصنيف الكلمات بحسب الاشتقاق والجمود، وهذا التصنيف أعمّ من تقسيم الكلم، لأن قسمين من أقسام الكلم ربّما وقعا -بصفة عامّة- تحت قسم الكلمات المشتقّة، وهما الاسم والفعل، ويبقى الحرف خالصًا للجمود[6].

والأصل في كلّ حروف المعاني الافتقار المتأصل والجمود والبناء والرتبة، ومن الخصائص التي تميّز الحرف عن قسيميه أنّه أصل في البناء، وقد ذكر سيبويه حروف المعاني وبيّن ما يُبنى منها على الفتح كـــ(ثمّ)،.. وما يبنى على

[1] - الزجاجي، الإيضاح، 55.
[2] - الزجاجي، الإيضاح، 55.
[3] - ابن جني، اللمع، 8.
[4] - ابن برهان، شرح اللمع، 5/1.
[5] - ينظر: حسن أحمد العثمان، حد الحرف، 3-5، بحث في مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب.
[6] - ينظر: تمام حسان، الأصول، 115.

الكسر كـ(لام) الجر، وما يبنى على الضم كـ(منذ)، وما يبنى على السكون، كمن، وعن[1] ولذلك اتّفق النحاة على أنّ الحروف كلّها مبنيّة[2].

ويلتقي مع الحروف عدد من الكلمات التركيبيّة ذات الوظيفة في التركيب، كالضمائر والموصولات وأسماء الإشارة وبعض الظروف الجامدة، وغيرها من الكلمات التي تشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو الافتقار إلى غيرها.

وهي في لفظها بسيطة البنية "وإن صح –أحيانًا- أن تخضع لظاهرة التركيب على نحو ما قالوا: من أنّ (لن) مركّبة من (لا) و(أنْ) فيكون هذان العنصران: هما أصل وضعها، أمّا المحصورات البسيطة نحو: (مِن) و(إلى) و(ما) وباء الجر وواو القسم ...الخ، فأصل وضعها صورتها التي هي عليها، وهي صورة مجرّدة مطلقة لا تُنطق، وإنّما ينطق مثالها الذي يوجد في هذه الجملة أو تلك"[3].

ونظر النحاة في بنية حروف المعاني لتحديد البسيط والمركّب منها، ووضعوا لذلك أصولًا، منها أنّ الأصل فيها البساطة، والتركيب فرع. وأنّ الحروف إذا ركّب بعضها مع بعض تغيّر حكمها، ودلّت على معنى آخر غير معناها قبل التركيب[4].

وهي قضية يشير إليها النحاة الذين ألّفوا في موضوع حروف المعاني، فمثلًا المرادي تناول الحروف في كتابه الجنى الداني وفقًا لبنية كلمة الحرف الأحادي والثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، مع الإشارة إلى أنّ الحرف بسيط أو مركّب عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، مع ذكر آراء بعض النحاة.

وقبله المالقي في كتابه رصف المباني تناول الحروف وفقًا للمفرد منها والمركّب فما أتى منها على حرف واحد نحو باء الجرّ وواو العطف فهو مفرد، وما أتى على حرفين أو أكثر، فهو مركّب، نحو: هل وبل وإنّ ولكن، ثمّ تناول العامل منها وغير العامل، ومعانيها[5] أمّا الإربيلي في كتابه جواهر الأدب فقد بيّن ما يأتي حرفًا خالصًا، وما يأتي حرفًا مشتركًا؛ حرف واسم، أو حرف وفعل، أو حرف واسم وفعل[6]. ويلاحظ أن المالقي يعني بالحرف المركّب ما ما أتى من حرفين أو أكثر من حروف المباني، أمّا التركيب الذي يدور حوله الخلاف بين النحاة في حروف المعاني فيعني تركيب الحرف من حرفين من حروف المعاني، وهو المقابل للبساطة.

وأشار أبو حيّان في كتابه ارتشاف الضرب إلى مسألة البساطة والتركيب، مؤكّدًا أنّ الأصل في حروف المعاني البساطة، والتركيب خلاف الأصل[7]، والتركيب هو "جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكوّن كلمة"[8]، وبهذا تكون البساطة أصل والتركيب فرع؛ لأنّ "المركّب فرع على الواحد وثانٍ له، لأنّ البسيط قبل المركّب"[9]، ولا يكون التركيب إلّا في جزأين فقط، يصيران بعد التركيب شيئًا واحدًا، له أحكامه الخاصة[10].

وبناء على هذا التأصيل اختلف النحاة في كثير من الحروف التي أشكلت عليهم بنيتها بين البساطة والتركيب، من هذه الحروف:

---

[1] - ينظر: سيبويه، 1/3-4.
[2] - ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 215/2. والزجاجي، الإيضاح، 77، والعكبري، 489/2.
[3] - تمام حسان، الأصول، 115 -116.
[4] - ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر 211/1.
[5] - ينظر: المالقي، رصف المباني، 4-6.
[6] - ينظر: الإربيلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، 22.
[7] - ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 255/3، والإربيلي، 448. وابن يعيش، 95/1.
[8] - علي الجرجاني، 84.
[9] - ابن يعيش، 1/ 183، وينظر: العكبري، 33/2.
[10] - ينظر: ابن يعيش، 183/1.

(بلى) و(لكن) و(كأن) و(لن) و(لمّا) الجازمة، و(إذما) و(كلّا) و(إمّا) العاطفة، و(ألا) للتنبيه والاستفتاح، وحروف الاستفتاح والعرض أو التحضيض (ألّا) و(هلّا) و(لولا) و(لوما)[1].

وعلى هذا يكون التركيب أشبه بعملية عدول عن البساطة بالسبك، كأن يدّعي النحوي أنّ لفظ (لن) أصله (لا ، وأنْ) أو أنّ (منذ) أصله (من، وذا) أو أنّ (لمّا) مركبة من (لن، وما) فسبكت الكلمة المركّبة من عناصرها الداخلة في تركيبها فخضعت للقاعدة القائلة "إذا ركّب الحرفان بطل عمل كلّ منهما منفردًا، وحدث بالتركيب حكم آخر"[2].

وفي هذا ما فيه من الولوع غير المبرّر في التعليل، وفيه من الإشكال ما فيه، مع أنّه لا يوجد ما يثبت مثلا أنّ (لن) كانت غير موجودة في فترة ما وأنّها ناتج عن تطوّر دعت حاجة المتكلم إليه فعمل على تركيبها من (لا، وأن) ولا دليل مقنع على التركيب، والحرف إذا دلّ بمجموعه وصيغته على المعنى، ولا دليل على التركيب، يعتقد فيه الإفراد لأنّه الأصل[3] ولمّا دلت على معناها بنفس لفظها لم يجز أن ندّعي أنّ أصلها شيء آخر دون حجة قاطعة أو ضرورة[4] ومثلها باقي الحروف التي يدّعي النحاة أنّها مركّبة، لأنّ المتكلّم تكلّم بها كما هي دون أن يتصرّف في بنيتها، نعم هناك ما يسمّى بالنحت الذي يعدّ مظهرًا من مظاهر تطوّر اللغة وتخضع لتصرّف المتكلّم، بغرض الاختصار في سياقات معيّنة، وهذا لا ينطبق على الحروف التي يدّعي بعض النحاة أنّها مركّبة لأنّها وجدت هكذا ولم تمرّ بمراحل، وعلى ذلك نرى أنّ حروف المعاني كلّها بسيطة وهو الأصل، وهو أولى للخروج من الإشكال.

2-3- خاصّية الرتبة:

تمتاز الحروف بأنّ لها مكانة مهمّة في تركيب الجملة، فيكون لها الصدارة في الجملة، مثل أحرف الاستفهام، وأحرف التوكيد والنصب والترجّي، أو التقدّم على ما تدخل عليه بغض النظر عن موقعه في الجملة، وهكذا تتحدّد قيمة الحرف من الناحية اللفظيّة والمعنويّة من خلال السياق الذي ترد فيه.

وقد أكّد بعض الدارسين أنّ حروف المعاني محفوظة الرتبة في الكلام، قال تمّام حسّان: إنّ الأدوات (حروف المعاني) من القرائن اللفظيّة محفوظة الرتبة لأنّها من المبنيات فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية، وشأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة المحفوظة على الاستغناء عن الإعراب[5] ويرى كذلك أنّ "الأدوات على نوعين: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل، والثاني الأدوات الداخلة على المفردات، فأمّا الأدوات الداخلة على الجمل، فرتبتها على وجه العموم الصدارة، وأمّا الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائمًا رتبة التقدّم"[6] وعلى وجاهة ما ذهب إليه تمّام حسّان عن الرتبة المحفوظة لحروف المعاني، يبقى الإشكال في تعليل سبب هذه الرتبة بقوله: لأنّها من المبنيات، وهو سبب غير كافٍ؛ لأنّ هناك من المعربات ما هو محفوظ الرتبة، وكذلك بعض المبنيات ليست محفوظة الرتبة دائمًا، ويبدو لنا أن السبب معناها الذي لا يظهر إلا بضمائمها، وهي بهذا قد تتّفق مع بعض الأسماء المبهمة محفوظة الرتبة التي لا تظهر معانيها إلا بضمائمها، مع مفارقة بينهما، هي تعدّد دلالات حروف المعاني، وهو ما أكّد عليه تمّام حسّان بالقول: إنّ "الكلّ أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصّة، فهي تتطلّب بعدها شيئًا بعينه، فتكون قرينة متعدّدة جوانب الدّلالة، حيث تدلّ بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامّها مع الكلمات

[1] - ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1694/2، والوراق، 193، وفائزة المؤيد، حروف المعاني وأثر التركيب فيها،
[2] - تمام حسان، الأصول، 141.
[3] - ينظر: ابن يعيش، 226/4.
[4] - ينظر: الوراق، 193.
[5] - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 224.
[6] - المصدر نفسه، 224

الأخرى، وربّما قد يكون متفقًا مع وجودها من علامات إعرابيّة على ضمائمها، وهذا التعدّد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظيّة هامّة جدًّا"[1] وقد تتطلّب قبلها شيئًا بعينه كما في حروف الجرّ التي تتعلق بالفعل، وليس فيما بعدها فقط كما أشار تمّام حسّان.

2-4- خصائص الحروف في التركيب:

بيّن النحاة عند تعريفهم للحرف أنّه يفتقر إلى ما بعده ليظهر معناه، وهذا يدلّ على الخصائص التركيبية لحروف المعاني بوصفها أصولًا في استخدامها، وأصولًا في بيان أثره اللفظي والمعنوي، وعلى ذلك تحتاج التراكيب والسياقات الأسلوبية - في أغلب أحوالها- إلى وجود حرف من حروف المعاني لأداء مهمّة الربط وإتمام المعنى المراد، ولا بدّ أن يكون الحرف أصيلًا في أداء المعنى، فإن لم يكن أصيلًا فلا بدّ أن يقبل التأويل لردّه إلى الأصل، وذلك بالتضمين أو النيابة، وإذا اشتمل التركيب على حرف يمكن الاستغناء عنه يلجأ النحاة إلى التأويل بالزيادة. وهو ما ننوي تناوله ببحث مستقل، ونكتفي هنا بتناول الخصائص التركيبية وما يترتّب عليها من تقسيم لدى النحاة.

1- تقسيم الحروف بحسب ما تدخل عليه:

الحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلمة العربية، الاسم والفعل والحرف، وسمّي حرفًا "لأنّه حدّ ما بين هذين القسمين ورباطًا لهما، والحرف حدّ الشيء، فكأنّه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها، وهذا بيّن واضح"[2]. وذكر الرمّاني أنّ الحروف التي لا تدخل إلّا على الاسم فهي التي معناها في الاسم، والحروف التي تدخل على الفعل هي التي معناها في الفعل، وأنّ ما يشترك منها بين الاسم والفعل، فهي التي تدخل على الجملة وتطلب ما فيها من الفائدة[3] وهذا القول يشير إلى أنّ من الحروف ما يختصّ بالدخول على الاسم فيكون معناه في الاسم، ومنها ما يختصّ بالفعل فيكون معناه في الفعل، وأنّ ما يشترك بالدخول عليهما معًا فهو الذي يختص بالجملة، وسواء اختصّ بالاسم أو بالفعل أو اشترك في الدخول عليهما، فإنّ معناه لا يظهر إلّا في تركيب جملة، لأنّه لا يفيد مع الكلمة المفردة. "فإن قيل: فقد أفاد الحرف مع كلمة واحدة في النداء، نحو: يا زيد. قيل: إنّما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة، لأنّ التقدير في قولك: يا زيد؛ أدعو زيدًا، أو أنادي زيدًا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدّرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة"[4]، ولأنّ الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة جاء ترتيبه تاليًا للفعل، بحسب الأنباري في قوله: "قُدّم الفعل على الحرف لأنّ الفعل يفيد مع اسم واحد نحو: قام زيد، وأُخّر الحرف عن الفعل لأنّه لا يفيد مع اسم واحد فإنّك لو قلت: بزيد أو لزيد من غير أن تعلّق الحرف بشيء لم يكن مفيدًا"[5].

نستنتج من أقوال النحاة أنّ الحرف لا يكون له معنى أو أثر إلّا إذا دخل على اسم، أو فعل في الجملة، وما نراه ممّا يدخل على المفرد مثل (أل) و(حروف النداء)، وحروف الاستقبال، وحروف العطف، فإنّه يُردُّ بالتأويل والتعليل. وهذا يدلّ على خاصّية افتقار الحرف إلى غيره، فلا يفيد حرف الجرّ إلّا مع المجرور، وحرف العطف لا يفيد إلّا مع المعطوف، ولا تفيد الحروف التي تدخل على الجمل إلا بذكر الجملة.

---

[1] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 226.
[2] - الزجاجي، الإيضاح، 44.
[3] - ينظر: الرماني، رسالة الحدود في النحو واللغة، 79.
[4] - الأنباري، أسرار العربية، 42.
[5] - الأنباري، 43.

2- تقسيم حروف المعاني بحسب أثرها:

نظر النحاة في أثر حرف المعنى من عدّة أوجه، فرأوا أنّ للحرف أثرًا معنويًّا وأثرًا لفظيًّا يتمثل في عمله الإعرابي، وأثره في تغيير الحكم، وذلك باعتبارات عدّة، منها نوع الحرف، ونوع الكلمة التي دخل عليها، وموضعه في التركيب. كما أنّ الحرف لمّا دلّ على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير كما له أثر في معناه[1]. وقبل أن نبيّن أثر حروف المعاني سنتطرّق لبعض آراء النحاة في الأصول التركيبيّة للحروف وخصائصها التأليفيّة الأساسيّة، من مثل قول ابن السراج: "إنّ الحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام"[2]، و"هو ما لا يجوز أن يكون خبرًا، ولا يُخبر عنه نحو: (مِنْ) و(إلى)"[3]، فالحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، وكذلك لا يأتلف منه مع اسم منفرد أو فعل منفرد كلام، أي لا يأتلف منه كلام إلّا في تركيب مفيد، وما يُرى أنّه من حرف واسم، مثل ياء النداء والمنادى، فإنّه يُردّ إلى تقدير مركّب، ويبقى الإشكال في مثل (أل) التعريف الذي يفيد معنى التعريف عند دخوله على الاسم النكرة وهو هنا اسم مفرد.

وقد بيّن ابن السراج في قوله: إنّ الحرف من أقسام الكلم "وهو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرًا"[4] أي إنّه لا يكون ركنًا أساسيًّا من أركان الجملة كالمبتدأ والخبر، ثم يقول: وهو أداة لربط الكلام قد تُغيّر ولا تتغيّر[5] أي إنّه وسيلة سبك تربط بين أجزاء الكلام، وتترك أثرًا على غيرها ولا تتأثّر بغيرها.

ويبيّن الزمخشري أهمّية علاقة الحرف بغيره في قوله: "الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثمّ لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه إلّا في مواضع مخصوصة حذف منها الفعل أو اقتصر على الحروف فجرى مجرى النائب"[6].

النائب"[6].

وعن تعدّد معنى الحرف وعدمه مع تعدّد التراكيب التي يَرِدُ فيها يقول المرادي: "الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسّع فيه فيستعمل في غيره، وهذا الأصل جواب لمن قال: إنّ الحرف الواحد قد يرد لمعان كثيرة"[7]. وأرجع المرادي معاني الحروف إلى خمسة أقسام هي:

1- معنى في الاسم خاصّة كالتعريف.
2- معنى في الفعل خاصّة كالتنفيس.
3- معنى في الجملة، كالنفي والتوكيد.
4- وربط بين مفردين كالعطف في نحو: جاء زيد وعمرو.
5- وربط بين جملتين، كالعطف في نحو: جاء زيد وذهب عمرو.

ومنها ما هو خارج عن هذه الأقسام، كالكفّ، والتهيئة، والإنكار، والتذكار، وغير ذلك[8]. والملاحظ في تقسيم المرادي لمعاني الحروف أنّه جعل الربط من أقسام المعاني، مع أنّ الربط مسألة صياغيّة تساعد في ضبط التراكيب لبيان المعاني.

---

[1] - ابن القيم، بدائع الفوائد، 32/1.
[2] - ابن السراج، الأصول في النحو، 43/1.
[3] - ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 37/1، 40-41، والموجز في النحو، 27، وابن يعيش، 448/4.
[4] - ابن السراج، الأصول في النحو، 40.
[5] - ينظر المصدر نفسه، 43.
[6] - الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 183.
[7] - ينظر: ابن قاسم المرادي، 24.
[8] - ينظر: المصدر نفسه، 25.

بعد أن بيّن النحاة خصائص الحرف التركيبيّة في الجملة العربية، وبيّنوا المختصّ منها والمشترك، اتّجهوا إلى تتبّع الأثر الذي تحدثه فيما تدخل عليه، فحاولوا التأصيل لقضية التأثير بالحديث عن عمل الحروف ومعانيها، وقد تحدّث سيبويه عن عمل الحروف، عن نواصب الفعل وجوازمه، وحروف الجزاء وغيرها فذكر العامل منها، وشروط عمله وأسباب إهماله[1] وذكر معانيها[2].

ويرى التأصيليّون أنّ الأصل في حروف المعاني أن تعمل، من ذلك ما يراه السهيلي أنّ الحروف عاملة أصلًا "لأنّها ليست لها معان في أنفسها وإنّما معانيها في غيرها"[3]، ويعلّلون هذه الأصالة بعمل الحرف في الأسماء والأفعال، وقد ترتّب على هذا خلاف حول مرتبة الحروف فقال بعضهم إنّها تابعة للأسماء[4] ومع أنّهم تتبّعوا حروف المعاني فوجدوا بعضها عاملة، وبعضها مهملة لا أثر لها، إلّا أنّهم –التزامًا بمبدأ التأصيل القائم على فكرة الأصل والفرع- يقولون: إنّ الأصل في الحروف العمل، وإنّ الأصل في عملها الجرّ[5] والإشكال فيما ذهبوا إليه، أنّ هذين الأصلين لا يصمدان في مواجهة الواقع اللغوي، إذ ظهر لهم مجانبة اطّراد هاتين القاعدتين، وإن أخذوا بهما في بعض المسائل التي واجهتهم.

ثمّ قالوا: لا يعمل الحرف إلّا إذا كان مختصًّا، فالمختصّ بالأسماء يعمل فيها، وأصل عمله الجرّ، والمختصّ بالأفعال يعمل فيها، وأصل عمله الجزم، والأصل في المشترك ألّا يعمل، ولمّا وجدوا في كلام العرب ما يخرج عن هذا التأصيل التقريري، حاولوا وضع قواعد تأصيليّة أخرى لتلافي القصور، لكن هذه القواعد تقوم على التعليل الذي يشوبه -في كثير من الأحيان- الغموض.

فحاول النحاة التعليل للحروف المختصّة التي لا تعمل، أو المشتركة العاملة، وقسّموا الحروف إلى ثلاثة أقسام: منها ما هو مختصّ بالاسم، ومنها ما هو مختصّ بالفعل، ومنها ما هو مشترك بين الاسم والفعل، والأصل في المختصّ بالاسم أن لا يخلو من أن يتنزّل منه منزلة الجزء أو لا، فإن تنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل، كـ(لام) التعريف، وإن لم يتنزل منزلة الجزء فحقّه أن يعمل، لأنّ ما لازم شيئًا ولم يكن كالجزء منه أثّر فيه غالبًا.

وإذا عمل فأصله أن يعمل الجرّ لأنّه العمل المختصّ بالاسم، ولا يعمل الرفع ولا النصب إلّا لشبهه بما يعملها، كـ(إنّ وأخواتها)، فإنّها نصبت الاسم ورفعت الخبر لشبهها بالفعل، ولولا شبه الفعل لكان حقّها أن تَجُرَّ؛ لأنّه الأصل، وقد جرّوا بـ(لعل) في لغة عقيل، رجوعًا إلى الأصل.

وكذلك المختصّ بالفعل فلا يخلو أيضًا من أن يتنزّل منه منزلة الجزء أو لا، فإن تنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل، كـ(حرف التنفيس)، وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم، لأنّ الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم، ولا يعمل النصب إلّا لشبهه بما يعمله، كـ(أنْ) المصدريّة وأخواتها .. وحُكِيَ عن بعض العرب الجزم بـــ(أنْ) و(لن)[6].

[1] - ينظر: سيبويه، 1/456-459.
[2] - ينظر سيبويه، 2/ 304-312.
[3] - السيوطي، الأشباه والنظائر 1/526.
[4] - ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 1/ 119-121.
[5] - ينظر: ابن قاسم المرادي، 25.
[6] - ينظر: ابن قاسم المرادي، 26.

وأمّا المشترك فحقّه ألّا يعمل لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد خالف هذا الأصل أحرف، منها (ما) الحجازية، أعملها أهل الحجاز عمل (ليس) لشبهها بها، وأهملها بنو تميم على الأصل[1].

وممّا جاء عند المرادي نستنتج مجموعة من الأصول الخاصّة بإعمال حرف المعنى وإهماله، هي:

- الأصل في الحرف المختصّ العمل، والحرف المشترك الإهمال.
- الأصل في عمل الحرف المختصّ بالأسماء الجرّ. والأصل في المختصّ بالأفعال الجزم.
- ما خالف الأصل فهو فرع.
- عمل بعض الحروف المختصّة بالأسماء النصب والرفع ليس أصلًا.
- عمل بعض الحروف المختصّة بالأفعال النصب ليس أصلًا.
- عمل بعض الحروف المشتركة خروج عن الأصل.
- الحروف المختصّة المهملة خارجة عن الأصل.
- الحرف الذي يتنزّل منزلة الجزء من الاسم لا يعمل.
- الحرف الذي يتنزّل منزلة الجزء من الفعل لا يعمل.
- الحرف الملازم للاسم ولم يتنزّل منزلة الجزء حقّه العمل.
- الحرف الملازم للفعل ولم يتنزّل منه منزلة الجزء حقّه العمل.

ويقول النحاة: ليس في كلام العرب حرف يعمل الرفع خلافًا للفراء[2] ومع ذلك يقولون: الحرف يعمل جميع أنواع الإعراب الأربعة ... لكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة، وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملهما[3].

وقد اقتصر إدراك النحاة للأثر الذي تحدثه الحروف في غيرها انطلاقًا من تعريفهم للحروف بأنها "تغيّر ولا تتغيّر" واكتفوا بالحديث عن عملها ومعانيها، إلى أن جاء الأنباري فقدّم تصوّرًا لأنواع التغيير، والأثر الذي تحدثه حروف المعاني في التركيب، سواء أكانت عاملة أم مهملة.

فبيّن الأنباري –منطلقًا من تقسيم النحاة للحروف إلى قسمين: عامل ومهمل- المقصود بالعامل والمهمل، والأثر الذي يحدثانه فيما يدخلان عليه، فقال: الحرف "معمل ومهمل، فالمعمل هو الحرف المختصّ كحرف الجرّ وحرف الجزم، والمهمل غير المختصّ كحرف الاستفهام وحرف العطف، ثمّ الحروف المعملة والمهملة كلّها تنقسم إلى ستّة أقسام: منها ما يغيّر اللفظ والمعنى، ومنها ما يغيّر اللفظ دون المعنى، ومنها ما يغيّر المعنى دون اللفظ، ومنها ما يغيّر اللفظ والمعنى ولا يغيّر الحكم، ومنها ما يغيّر الحكم ولا يغيّر لا لفظًا ولا معنى، ومنها ما لا يغيّر لا لفظًا ولا معنى ولا حكمًا"[4]، وبيّن الأنباري هذه الأقسام الستّة بالأمثلة على النحو الاتي[5]:

1- ما يغيّر اللفظ والمعنى، نحو (ليت) تقول: ليت زيدًا منطلق، فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت المعنى، غيّرت اللفظ؛ لأنّها نصبت الاسم ورفعت الخبر، وغيّرت المعنى؛ لأنّها أدخلت في الكلام معنى التمني.

2- ما يغيّر اللفظ دون المعنى نحو (إنّ) تقول: إنّ زيدًا قائم فـ(إنّ) غيّرت اللفظ؛ لأنّها نصبت الاسم ورفعت الخبر، ولم تغيّر المعنى؛ لأنّ معناها التأكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغيّر معناه.

---

[1] - ينظر: : المصدر نفسه، 27.
[2] - ينظر: ابن قاسم المرادي، 27.
[3] - ينظر: المصدر نفسه، 26، وص583.
[4] - الأنباري، 40.
[5] - ينظر: المصدر نفسه، 41.

3- ما يغيّر المعنى دون اللفظ نحو (هل) تقول: هل زيد قائم، فـ(هل) قد غيّرت المعنى؛ لأنّها نقلت الكلام من الخبر إلى الاستخبار، ولم تغيّر اللفظ؛ لأنّ الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها.

4- ما يغيّر اللفظ والمعنى، ولا يغيّر الحكم، نحو (اللام) في قولهم: لا يدي لزيدٍ، فاللام ههنا غيّرت اللفظ؛ لجرّها الاسم، وغيّرت المعنى؛ لإدخال معنى الاختصاص، ولم تغيّر الحكم؛ لأنّ الحكم حذف النون للإضافة، وقد بقي الحذف بعد دخولها، كما كان قبل دخولها، فلم تغيّر الحكم.

5- ما يغيّر الحكم، ولا يغيّر لا لفظًا ولا معنًى، نحو (اللام) في قوله تعالى: ((إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ))(المنافقون:1) فاللام ههنا ما غيّرت لا لفظًا ولا معنى، ولكن غيّرت الحكم؛ لأنّها علّقت الفعل عن العمل.

6- ما لا يغيّر لا لفظًا، ولا معنى، ولا حكمًا، نحو (ما) في قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ))(آل عمران: 159) فـ(ما) ههنا ما غيّرت لا لفظًا، ولا معنى، ولا حكمًا؛ لأنّ التقدير فبرحمة من الله لنت لهم.

يستنتج من كلام الأنباري، أنّ حروف المعاني قد تؤثّر في اللفظ والمعنى والحكم، وأنّ الحروف العاملة، منها ما يؤثّر في اللفظ فقط، نحو (إنّ)، أو اللفظ والمعنى فقط، نحو: (ليت)، أو اللفظ والمعنى ولا تغيّر الحكم، نحو: (اللام) في قولهم: لا يدي لزيد. والملاحظ أنّ هذه (اللام) و(ليت) ينتميان إلى قسم واحد هو أنّهما يغيران اللفظ والمعنى ولا يغيران الحكم.

وأنّ الحروف المهملة منها ما يغيّر المعنى دون اللفظ، نحو: (هل)، أو يغيّر الحكم ولا يغيّر اللفظ والمعنى، نحو: (اللام) التي تعلّق عمل الفعل، نحو قوله تعالى: ((وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ))(المنافقون: 1)، أو لا يغيّر لا لفظًا ولا معنى ولا حكمًا، نحو: (ما) في قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ))(آل عمران: 159).

ومع اجتهاد النحاة في تقسيم الحروف وتمييزها بحسب بنيتها وشكلها أو أثرها تبقى لدينا مفارقة إشكاليّة في تمييز الحروف التي تتعدّد وظائفها بحسب التراكيب التي تَرِدُ فيها، فقد نلجأ إلى وسائل أخرى لتمييزها منها التأويل، وأمّا الحروف المتّحدة البنية التي يُشْكِلُ علينا تمييزها في بعض التراكيب، فيرى حماسة عبد اللطيف أنّ العلامة الإعرابيّة تقوم بدور كبير في تحديد معاني الأدوات (الحروف) التي يتّحد مبناها وتتعدّد وظائفها، وهي تعمل أيضًا أشياء أخرى[1] ومع وجاهة ما ذهب إليه حماسة إلّا أنّ الإشكال يبقى قائمًا في كثير من الأحيان.

3- معنى الحرف وإشكال تعدّده:

كان تحديد النحاة للحرف بأنّه ما دلّ على معنى في غيره، أي إنّ الحرف خالٍ من المعنى إلّا إذا ركّب مع غيره من الكلمات، واقترن بها في كلام مفيد، وباستقراء المواضع التي تحلّ فيها الحروف، وبالاعتماد على فكرة الأصل والفرع توصّل النحاة إلى أنّ معاني الحروف تتراوح بين أصل وفرع، فيكون للحرف معنى أصيل وضع له، وقد يدلّ على معانٍ أخر، فإذا أردنا معرفة أصل معنى الحرف وتمييزه من المعاني الأخرى للحرف التي تكون أشبه بالمعاني الفرعيّة له، نضع كل حرف في سياق لتحديد معناه الأصلي، ثمّ نقول ومن معانيه الفرعيّة كذا وكذا.

وتعدّ هذه المسألة أكثر بروزًا عند تتبّع معاني حروف الجر، فمثلًا: لو نظرنا إلى حرف الجر (مِن) في مثل قولك: (سافرت من بغداد إلى البصرة) لوجدنا أنّ معنى (مِن) هو ابتداء الغاية في المكان، وهذا عند النحاة هو المعنى الأصلي لـ(مِن)، وأنّ من معانيه الفروع هو أن يأتي للتبعيض في مثل: (أخذت من الدراهم) أي بعض الدراهم، وقد

[1] - ينظر: محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، 313.

يأتي للتبيين نحو (الذهب من المعادن) وقد يأتي خاليًا من هذه المعاني فيوصف بالزيادة، نحو (ما جاءني من أحد) مع أنّه في هذا التركيب يفيد تأكيد النفي، واستغراقه لكلّ الجنس، لذلك لا يجوز أن تقول: (جاءني من أحد) لأنّ استغراق الجنس في الموجب محال، ومع ذلك أجاز الأخفش زيادتها في الموجب، ومثّل له بعدد من الأمثلة[1].

وهكذا نجد أنّ كلّ معنىً من المعاني الأصول للحرف صالح من الناحية التحليليّة لأن يعدل كلّ حرف عن معناه الأصلي إلى معنى آخر، وقد نجد الحرف الواحد يأتي بمعنى حرف آخر أو أكثر.

ومن الناحية النظريّة وجدنا أنّ النحاة يحدّدون المعاني الأصول لكلّ حرف، ويحصرون العدول عن الأصل في معان محدّدة لكلّ حرف، لا تنفك عن المعنى الأصلي للحرف، لكنّنا من الناحية النظريّة التطبيقيّة نجد أنّ مسألة العدول عن المعاني الأصلية أكثر اتّساعًا وتشعّبًا تصل في كثير من الأحيان إلى حدّ الإشكال. فإذا نظرنا إلى حروف الجر لوجدنا نماذج للعدول عن المعنى الأصلي إلى فروع من المعاني المتعددة.

كلّ ذلك ينبئ عن معانٍ فرعيّة للأصل بحسب مواضع ورود الحرف وارتباطاته بغيره من الكلمات والتراكيب، وقد يصل ذلك إلى حدّ الاطّراد، مع ذلك نجد بعض النحاة يحاولون ردّ هذه الفروع إلى الأصل، وبعضهم يرى أنّ كلّ المعاني أصولًا حين تبتعد الصلة بين الأصل والفرع.

على أنّ هناك رأيًا نراه وجيهًا يقول بتضمّن معنى الفعل المتعلّق بالحرف بمعنى الفعل المناسب للحرف، قال ابن جنّي: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[2]. يفهم من قول ابن جنّي أنّ الحروف لا تستخدم مكان بعض بل الأفعال تتضمّن معنى الأفعال المناسبة للحرف المستخدم.

4- إشكاليّة عمل حروف المعاني:

اختلف النحاة في عمل حروف المعاني -سواء أكانوا من مذهب واحد أم من مذاهب نحويّة مختلفة- فتوصّلوا إلى أنّ منها ما هو عامل عمل واحد فقط، ومنها ما له عملان مختلفان، ومنها ما هو عامل حينًا ومهملًا حينًا، ومنها ما هو مهمل. واختلفوا في بعض الحروف منها (ما) و(لا)، وحروف النداء، وبعض حروف نصب المضارع، فعند البصريّين أربعة حروف تنصب الفعل المضارع، أنْ ولن وكي وإذن، إلّا الخليل، فعنده أنّ (لن) مركّبة من (لا أن) ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم، وعندهم (أنْ) تعمل ظاهرة ومضمرة[3]، و"يحكى عن الخليل أنّه قال لا يُنصب شيء من الأفعال إلا بأنْ مظهرة أو مقدّرة، والأكثرون على خلافه"[4] ومع ذلك تجده في كتاب الجمل يجعل من نواصب الفعل المضارع حتى والفاء في الجواب[5]. أمّا الكوفيّون فيرون أنّ الحروف التي تنصب المضارع تسعة. وعلى هذا يختلف النحويّون في حصر عدد الحروف العاملة، فذكر بعضهم أنّ النحاة أجمعوا على عمل سبعة وثلاثين حرفًا[6].

---

[1] - ينظر: ابن يعيش، 4/460-461.
[2] - ابن جني، الخصائص، باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض، 2/308.
[3] - ينظر: سيبويه، 3/5، وابن السراج، الأصول في النحو، 2/147، وابن يعيش، 4/424-226.
[4] - الأنباري، 288.
[5] - ينظر: الخليل، الجمل في النحو، 48.
[6] - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، 26. وهادي عطية مطر، 91.

منها تسعه حروف تختصّ بنصب المضارع، على خلاف بين البصريّين والكوفيّين حول عمل بعضها وحول نصب المضارع بأن مضمرة.

وإذا كانت (لن) تنصب المضارع على كلّ حال، فإنّ بقية نواصب المضارع لا تعمل النصب إلا بمراعاة أمور معيّنة منها مثلًا:

(إذن) لا تنصب المضارع إلّا إذا كانت أوّلًا، وكان الاعتماد عليها لا على غيرها، ولم يكن الفعل للحال، و(كي) يتعيّن نصبها للمضارع إذا كانت مع لام الجرّ بحسب البصريّين، وإذا خلت من لام الجر نُصب المضارع بأن مضمرة لا بكي، أمّا الكوفيّون فيرون أنّها تنصب المضارع على كلّ حال[1].

و(حتّى) إذا كانت بمعنى كي أو بمعنى إلى أن، ويرى البصريّون أنّ (حتّى) لا تنصب المضارع بنفسها بل بأن مضمرة بعدها، أمّا الكوفيّون فيرون أنّها تنصب المضارع بنفسها[2].

و(الفاء) إذا كانت جوابًا لاستفهام أو أمر أو نهي، أو جحد أو عرض، أو تمنٍّ أو تحضيض أو دعاء، وهي تنصب المضارع عند الكوفيّين، أمّا البصريّون فيرون أنّ ناصب المضارع (أنْ) المضمرة بعدها. و(الواو) إذا كانت بمعنى الجمع. و(أو) إذا كانت بمعنى إلّا أنْ. و(اللام) إذا كانت بمعنى في[3].

وستّة من الحروف العاملة تنصب الاسم وترفع الخبر بشروط، وهي إنّ وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ، ومع ذلك نشأ خلاف بين البصريّين والكوفيّين حول رفعها الخبر، إذ يرى الكوفيّون أنّها تنصب الاسم لا غير[4]. ومنها ثمانية ثمانية عشر تجرّ الاسم وهي[5]:

مِن، وإلى، وفي، والباء، واللام، ورُبّ، وواوها وفاؤها، وعن وعلى، وكاف التشبيه، ومذ ومنذ، وحتّى، وإلى، وواو القسم، وحاشى، وخلا وعدا، وكلّ هذه الحروف تجرّ ما بعدها، وكلّها تدخل على المعرفة والنكرة، إلّا رُبّ فإنّها لا تدخل على المعرفة، وكلّها تدخل على الظاهر والمضمر إلّا رُبّ، والكاف، ومذ ومنذ، وحتّى، وواو القسم، وفاؤه فإنّهن لا يدخلن على المضمر.

ومن حروف المعاني العاملة ستّة تجزم الفعل المضارع، وهي لم، ولَمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية، وإنْ وإذما في الشرط[6] على اختلاف بين النحاة في عمل بعضها.

أمّا الحروف التي تعمل حينًا وتهمل حينًا، فهي: (ما) و(لا) و(إنْ) و(لات) بشروط[7]. وحروف النداء على خلاف بين النحاة، إذْ ذهب أكثرهم أنّها حروف، وذهب آخرون أنّها أسماء للفعل، وحجّة الأكثرية أنّها لا تدلّ على معنى إلّا في غيرها[8].

---

[1] - ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 148/2.
[2] - ينظر: ابن جني، اللمع، 79.
[3] - انظر: المصدر نفسه، 128.
[4] - ينظر: البطليوسي، 181.
[5] - ينظر: هادي عطية مطر، 93.
[6] - ينظر: سيبويه 31/2
[7] - ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، 195/2-196، وبعض هذه الحروف تكون عاملة في لغة أهل الحجاز، ومهمله في لغة تميم، وذكر المالقي حروفا أخرى، نحو إذن، وإن، وأن .. يجوز أن تكون عاملة وغير عاملة، ينظر: المالقي، 5.
[8] - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، 21، والسيوطي، همع الهوامع، 25/2-26، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 198/3، وهادي عطية مطر، 91-94.

وحجّة الآخرين هي أنّهم رأوا المنصوب والمجرور يقع بعدها، من نحو: يا عبدَ الله، ويا لزيدٍ...الخ. أمّا اختلافهم في عملها فاغلبهم يرون أنّها نائبة عن الفعل، ومنهم من جعلها عاملة بنفسها[1].

3- استنتاج وتقييم:

تعدّ الحدود أصلًا من أصول التقعيد المهمّة في التعريف بالموضوع والقضية، كما رأينا في الحدود التي وضعها النحويّون للحرف، إلّا أنّ الإشكاليّة التي ترتّبت عليها في موضوع حروف المعاني تتمثّل في تعدّدها واختلافها وتناقضها في بعض الأحيان.

قواعد التحديد في باب حروف المعاني عامّة في الباب تأتي تحتها قواعد جزئيّة مختلفة، منها ما يتناول عمل الحروف، ومنها ما يتناول بنيتها، ومنها ما يتناول معانيها، وتحت كلّ قاعدة جزئيّة قواعد جزئيّة تتعلّق بموضوع معيّن. بالعودة إلى موضوع التحديد في حروف المعاني نرى أنّ تعدّد الحدود في الموضوع الواحد يأتي لأسباب متعدّدة، منها تعدّد طرق التحديد؛ أي إنّك قد تحدّ موضوعًا بالمشابهة أو بالضدّ أو بذكر خصائص الشيء أو أهمّيّته وأثره، أو الإشارة إليه، أو غير ذلك من الطرق المعروفة في التعريف.

وقد يتأثر التعريف بغرض المعرّف وهدفه، كأنْ يكون هدف المعرّف تعليميًّا، فيأتي الحدّ أو التعريف بما يتناسب مع مستوى المتعلمين، فيكتفي المحدِّد بتعريف الشيء المحدَّد بالأمثلة، وقد تجد تعريفًا معقّدًا فيحاول النحوي تبسيطه أو ناقصًا فيحاول تتميته، وهكذا إلى جانب الأغراض الشخصيّة، كحب المخالفة أو الظهور أو ادّعاء الإجادة.

ومع حرص علماء النحو واللغة على ضبط حدود الموضوعات النحويّة كموضوع حروف المعاني إلّا أنّنا نصادف كثيرًا من الإشكاليات والمفارقات، وذلك في تصوّرنا يعود إلى اتساع الظاهرة المدروسة اللغة، لهذا يكتفي العلماء عند وضع الحدود والقواعد بما يتوافق مع الغالب منها، ويبقى ما يخرج على هذا الحدّ أو ذاك، فتدعو الحاجة أو الضرورة إلى التأويل والتعليل والتفسير، ووضع قواعد للعدول لتفسير ما خالف الأصول والردّ إليها.

تبيّن لنا من تعريف النحاة لحرف المعنى مجموعة من المفارقات منها:

- أنّ الحرف ليس له معنى في نفسه وله معنى في غيره
- أنّ الحرف له معنى في نفسه وفي غيره.
- أنّ الحرف ليس له معنى في نفسه وليس له معنى في غيره.
- بعض الكلمات ينطبق عليها معنى الحرف لكنّها صُنّفت في قسم الأسماء.
- بعض الأسماء تشترك في التصنيفين، فتكون حرفًا في تركيب معيّن واسمًا في موضع آخر، وقد تحتملهما معًا في تركيب ما.
- لا يكون للحرف معنى في غيره إلّا في تركيب مفيد، وعلى هذا أشكل على النحاة ما ركّب من حرف وكلمة مفردة وأفاد معنى، فلجأوا إلى التأويل والتعليل.
- إشكالية تسمية الحرف بالأداة، فمصطلح الحرف يدلّ على شيئين مختلفين هما الحرف الهجائي وحرف المعنى، فيفضّل بعض النحاة والدارسين مصطلح الأداة على مصطلح الحرف. أمّا المتمسّكون بمصطلح الحرف فيضعون للحرف خصائص معيّنة يرون أنّها لا تنطبق على غيره من الكلمات، من ذلك قولهم: لا يجوز أن تزاد أيّ كلمة في

[1] - ينظر: ابن هشام مغني اللبيب، 572، والسيوطي، همع الهوامع، 28/2، وهادي مطر، 84.

الكلام إلّا إذا كانت حرفًا، وانطلاقًا من هذا الأصل تجد بعض المؤلفين في موضوع حروف المعاني يصنّف بعض الأسماء والأفعال التي يرون أنّها زائدة، مثل ما هو عند المالقي في كتابه رصف المباني في حروف المعاني.

وأنّ المنتقدين لمصطلح الحرف بسبب دلالته على شيئين يفضّلون مصطلح الأداة مع أنّ مصطلح الأداة يدلّ على الحروف وغيرها من الأسماء والأفعال التي تتّفق معها في المعنى والاستخدام، مثل: أدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات النفي والاستثناء وغيرها.

والباحث يرى أنّ مصطلح الحرف أكثر توفيقًا من مصطلح الأداة للدلالة على حروف المعاني، لأنّه يسهل تمييزه وتخصيصه بالقول حرف معنى، أمّا مصطلح أداة فلا يتميز لأنّنا نقول أداة استفهام وهذا يشمل حرف الاستفهام واسم الاستفهام، وكذلك أدوات الأساليب الأخرى، ولذلك مصطلح أداة يكون أكثر ملاءمة لما يشمل الحرف والاسم والفعل في أبواب الأساليب المختلفة من شرط واستفهام ونفي وغيرها.

تناول البحث التأصيل بالتقسيم الذي يقوم على التعريف بالحروف والتقعيد لها من خلال تتبّع خواصها الشكلية والتركيبية وعلاقاتها مع غيرها من أقسام الكلم، ومنه أثر الحروف في التراكيب.

ونستنتج من تتبّع النحاة لأثر الحروف أنّهم ركّزوا كثيرًا على عمل الحرف والأثر الإعرابي الذي يتركه في اللفظ، وكذلك الأثر المعنوي، أمّا أثره في الحكم فلم يشر إليه إلّا بعض النحاة المتأخّرين، مع أنّهم يتناولونه في كثير من أبواب النحو التي يتحدّثون فيها عن قضايا إبطال العمل وتعليقه.

ومن قواعد الأثر التي وضعها النحاة لأثر الحروف في غيرها ما يأتي:

- لا يعمل الحرف إلّا إذا كان مختصًّا.
- الأصل في عمل المختصّ بالاسم هو الجرّ، والمختصّ بالدخول على الفعل الجزم.
- والأصل في الحروف المشتركة الإهمال.

ومن المفارقات قولهم: إنّ الأصل في عمل الحرف هو الجرّ، وعلّلوا لما خالف هذا الأصل. وقد يقولون بأصل افتراضي غير منبنٍ على سماع أو قياس، كقولهم: الأصل في لم أنّها تدخل على الماضي، وهو قول لتعليل ما يحصل للفعل المضارع مع (لم) من قلب للمعنى إلى الماضي، ولم يكن له أيّ مبرر إلّا الولوع بفكرة التأصيل ومحاولة تأويل كل شيء وتعليله.

- الأصل ألّا يدلّ الحرف إلّا على ما وضع له.
- الأصل أنّ للحرف معنى واحدًا لا يتعدّد.

وهكذا تجد القواعد تبدأ بكلمة الأصل التي تشير ضمنيًّا إلى أنّ الواقع الاستعمالي للّغة يخالفها ولكنّهم يتأوّلونه كي يطابق الأصل الذي ذهبوا إليه، وكذلك القواعد المنفيّة مثل قاعدة، لا يوضع الحرف مكان الحرف بحال.

- أمّا أثر الحرف في الحكم فيكون في أبواب خاصّة، مثل زيادة إنْ بعد (ما) أو زيادة (ما) بعد إنّ وأخواتها، أو انتقاض الخبر بإلّا، أو الحروف التي تأتي بعد الأفعال القلبية.

أمّا في تناول بنية الحرف فقد استقرى النحاة حروف المعاني فوجدوا أنّ منها ما هو أحادي، ومنها ما هو ثنائي أو ثلاثي أو رباعي أو خماسي، فصنّفها بعضهم على هذا الأساس إلى قسمين: بسيط ويعني به الأحادي، ومركب ويعني به الثنائي إلى الخماسي، وهذا التقسيم ذكره المالقي في رصف المباني والمرادي في كتابه الجنى الداني.

أمّا مصطلح البساطة في التأصيل النحوي فلا يُعنى به الحروف الأحادية، وإنّما يُعنى به بنية الحرف الأصلية، وإن كان غير أحادي، ويعنون بالمركّب ما يرون أنّه مركّب من حرفي معنى، وعلى ذلك نجدهم يختلفون في الحكم على كثير من الحروف مثل (إلّا) و(لكنّ) وغيرهما، فمنهم من يرى أنّها بسيطة، ومنهم من يرى أنّها مركبة، ومع ذلك يتّفقون على تركيب بعض الحروف مثل (أمّا) وغيره.

ومن المفارقات أنّ الأصل في الحرف البساطة، ومع ذلك نجد النحاة يصفون بعض حروف المعاني بأنّها مركّبة، وربّما رأى بعض النحاة أنّ أكثرها مركّبة، لذلك تجد بعضهم يعترض على لفظة (كلمة) في تعريف الحرف، ويفضل أنّ يبدأ التعريف بكلمة (ما) كما ذكر المرادي. ويبدو لنا أن القول ببساطة حروف المعاني كلها أولى للخروج من الإشكال، إذ لا يوجد دليل مقنع يؤكد التركيب فيها.

ومن المفارقات التي تتعلّق ببنية الحرف وصيغته:

- البساطة والتركيب نحو (لولا).
- اشتراك لفظ الحرف بين الحرفيّة والاسميّة والفعليّة، من مثل (منذ) و(حاشى).
- تعدّد العمل للحرف الواحد مثل: (حتى) فهي تجر وتنصب وتهمل.
- تعدّد المعنى للحرف الواحد، مثل: (ألا) و(حتى) و(ما) أي إنّ الحرف الواحد يأتي لمعان متعددة.

4-التوصيات والمقترحات:

يوصي الباحث الباحثين في اللغة والنحو، بما يأتي:

- دراسة أصول النحو ومسائله وما يتعلّق بها من تأويل وتعليل في مختلف أبواب النحو لتتبّع الإشكالات والمفارقات بين ما تقتضيه القواعد والواقع اللغوي.
- إعادة النظر في بعض القواعد النحويّة التي لا تتّفق مع الواقع اللغوي.
- دراسة أساليب النحاة في التأويل لما خالف القواعد النحويّة.
- إعادة دراسة قواعد النحو وتقويمها بمناهج حديثة.

5-الخاتمة:

إنّ موضوع حروف المعاني من أهمّ موضوعات النحو التي بذل فيها النحاة جلّ اهتماماتهم، لما لها من أهمّية لغويّة وتركيبيّة، ومعنويّة، فهي كلم محصورة لكنّها تستخدم عوضًا عن كثير من الجمل، وتفيد فائدتها المعنويّة بإيجاز واختصار، وقد حاول النحاة دراستها من كلّ جوانبها المعنويّة واللفظيّة، ووضعوا لها الأصول التحليليّة المناسبة بدءًا بالحدود، وتتبع خواصها، ووضع الضوابط التأصيليّة لعملها ومعانيها.

توصلت الدراسة إلى أن النحاة العرب بذلوا جهدًا كبيرًا في دراساتهم النحوية للتعريف بموضوعات النحو التي من أهمها التعريف بأنواع الكلمة العربية بأقسامها الثلاثة ومنها الحرف، الذي عملوا على تعريفه بالحد وبالخواص.

- أنّ كلّ حدود النحاة للحرف تقوم على تحديد معنى الحرف، أي إنّها تهتمّ بالجانب المعنوي للحرف، وقد ظهرت الحدود رغم تعدّدها في اتجاهات مختلفة: الأوّل- ينصّ على أنّ للحرف معنى في غيره وليس له معنى في نفسه، وهذا الاتجاه يؤكّد عليه أكثر النحاة، والثاني- يؤكد أنّ للحرف معنى في نفسه ومعنى في غيره، والثالث- يشير إلى أنّ الحروف ليس لها معنى لا في نفسها ولا في غيرها، وهو ما نسب إلى الشريف الجرجاني. والرابع – يذهب إلى أنّها لا تحتاج إلى تعريف. والخامس – يقول إنّ تعدادها يغني عن تعريفها.

- عمل النحاة على دراسة خصائص حروف المعاني وتقسيمها في أقسام مختلفة، بدءًا بوضع بنيتها، ومعانيها وعملها الإعرابي، وتتبّعوا أثرها اللفظي والمعنوي، وأثرها في تغيير الحكم في التراكيب، ووضعوا الضوابط التي تُراعى في استعمالاتها المختلفة، ومع ذلك هناك بعض المفارقات التي رافقت تقسيمات الحروف، منها أنّ بعضها يفيد معنى جديدًا يجلبه معه، وهو ما تنطبق عليه التسمية بحروف المعاني، ومنها ما يكون زائدًا أو مكرّرًا لا يفيد معنى جديدًا في الجملة، بل يقتصر على توكيد المعنى القائم فيها.

- تعريف النحاة للحرف بالخاصّة يهتمّ بخاصيّة الأثر اللفظي والمعنوي للحرف في التركيب، لتحديد العامل والمهمل وخواص كلّ نوع.

- أنّ إشكاليّة التقاء حروف المعاني مع الأسماء والأفعال في بعض الخصائص جعلت النحاة يختلفون حول كثير من الخصائص، منها خاصيّة البنية وخاصيّة العمل وخاصيّة الرتبة.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد(ت606هـ) المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.

2- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت382هـ) الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

3- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت392هـ) اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، 1972م.

4- ابن السراج، أبو بكر محمّد بن سهل(ت316هـ): الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ - 1988م.

5- ابن السراج، أبو بكر محمّد بن سهل(ت316هـ) الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى لسوبي، بيروت، 1965م.

6- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت458هـ) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

7- ابن فارس، أحمد بن فارس(ت395هـ) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسيج، دار الكتب العلميّة بيروت، ط1، 1997م.

8- ابن قاسم المالكي، عبد الرحمن بن محمّد(920هـ) شرح حدود الأُبَّدِي، تحقيق: خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008م.

9- ابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله(ت751هـ) ، بدائع الفوائد، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1416هـ – 1996م.

10- ابن كيسان، محمّد بن أحمد(ت299هـ) الموفّقي في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، المنشور في المجلد الرابع العدد الثاني، 1975م.

11-ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت672هأ) دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، د.ت.

12- ابن معطي، محمّد بن معطي(ت628هـ)، الفصول الخمسون، تحقيق: د. محمود محمّد الطناحي، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ظ1، 1977م.

13- ابن منظور، محمّد بن مكرم(ت711هـ)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله ،وهاشم محمّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة د.ت.

14- ابن النحّاس، أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم(698هـ)، التعليقة على المقرّب، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، سلسلة كتاب الشهر، وزارة الثقافة الأردن، 2004م.

15- ابن هشام، جمال الدين أبو محمّد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.

16- ابن هشام، جمال الدين أبو محمّد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت761ه) شرح اللمحة البدريّة في علم العربيّة، تحقيق: هادي نهر، دار البازوردي للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، ط1، 2007م.

17- ابن يعيش، موفّق الدين بن يعيش(643) شرح المفصّل، قدّمه ووضع هوامشه، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 2001م.

18- أبو حيّان الأندلسي، محمّد بن يوسف بن علي(ت745هـ) ارتشاف الضرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمّد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418ه-1998م.

19- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار(ت377هـ) الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، القاهرة 1969/1389م.

20- أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، 2005م.

21- الإربيلي، علاء الدين بن علي(توفى بعد منتصف القرن الثامن الهجري) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط1 1412هـ - 1991م.

22- الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري(ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

23- الآمدي، أبو الحسن علي بن محمّد(631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د. سيّد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ.

24- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمّد (ت577هـ)، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.

25- البطليوسي، أبو محمّد البطليوسي(ت521هـ) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، د.ط، د.ت.

26- التفتزاني، سعد الدين التفتازاني(ت793هـ)، مختصر المعاني: دار الفكر، ط1، 1411 هـ.

27- التهانوي، محمّد علي(1158هـ) كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، 1996م.

28- الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، الجمل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1972م.

29- الجرجاني، علي بن محمّد بن علي الجرجاني(816هـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.

30- حسّان، تمّام، الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

31- حسّان، تمّام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.

32- حسن، عبّاس، النحو الوافي(ت1398هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط15، د.ت.

33- حماسة، محمّد، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، منشورات جامعة الكويت، الكويت، مكتبة أمّ القرى، 1984م.

34- الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر، ط1، 1420هـ-1999م.

35- راشد، الصادق خليفة، دور الحرف في أداء معنى الجملة، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، 1996م.

36- الرضي الأستربادي، محمّد بن حسن(ت686هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط2، 1996م.

37- الرمّاني، علي بن عيسى(ت384هـ): رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرّائي، دار الفكر، عمّان، الأردن، د.ت.

38- الرمّاني، علي بن عيسى(ت384هـ) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: محمّد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، 1414ه.

39- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت340هـ): الأمالي، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، 1987م.

40- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت340ه) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.

41- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ) كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة بيروت، دار الأمل الأردن، ط1، 1983م.

42- الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ): المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

43- زيدان، جورجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مطبعة الهلال، مصر، ط2، 1904م.

44- السامرّائي، فاضل صالح، الدراسات النحويّة واللغويّة عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، دار النذير، بيروت،1971م.

45- السوّاد، رياض يونس، مهدي المخزومي وجهوده النحويّة، دار الراية، عمان، ط1، 2009م.

46- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(170هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

47- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي(ت386هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2008م.

48- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(911هـ): الأشباه والنظائر، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، دمشق، 1407هـ-1987م.

49- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(911هـ) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: د. محمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 1424هـ - 2004م.

50- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(911هـ) النكت على الألفية والشافية والكافية والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م.

51- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(911هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، المكتبة التوفيقيّة، بيروت، ط1، 1418-1998م.

52- الصبّان، محمّد بن علي(ت1206هـ)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعيد، المكتبة التوقيفيّة، د.ت.

53- العثمان، حسن أحمد، حدّ الحرف، بحث منشور في مجلّة جامعة الأنبار للّغات والآداب، العدد(28) نيسان، 2019م.

54- العكبري، أبو البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله(ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

55- العكبري، ابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي(ت456هـ)، شرح اللمع، تحقيق: د. فائز فارس، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1403هـ - 1984م.

56- الفاكهي، عبد الله بن أحمد(ت972هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولّي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م.

57- الفراهيدي: الخليل بن أحمد(170هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.

58- الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب(ت817هـ) القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمّد نعيم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط8، 2005م.

59- القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر(ت671هـ) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربيّة السعوديّة، 1423 هـ/ 2003م.

60- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المكتبة العصريّة بيروت، ط1، 1424هـ.

61- الكفوي، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي(1094هـ)، الكلّيّات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تحقيق: عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1419هـ - 1998م.

62- المالقي، أحمد عبد النور(ت702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، مطابع مجمع اللغة العربية دمشق، د.ت.

63- المرادي، الحسن بن قاسم(ت749ه) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، ط1، 1992م.

64- المرداوي، علي بن سليمان(ت885هـ)، التحبير شرح التحرير، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين،، الرياض مكتبة الرشد، ط1، 2000م.

65- مصطفى، إبراهيم، والزيّات، أحمد، وعبد القادر، حامد، والنجّار، محمّد: المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربيّة، دار الدعوة.

66- مطر، هادي عطيّة، نشأة دراسة حروف المعاني وتطوّرها، دار الحريّة للطباعة والنشر، بغداد، 1985م.

- المطرزي، ناصر الدين بن عبد السيد(ت610هـ) المصباح في علم النحو، تحقيق: د. عبد الحميد السيّد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، د.ت.

67- المؤيّد، فايزة بنت عمر، حروف المعاني وأثر التركيب فيها، مجلّة جامعة أمّ القرى، م(9) 2016م.

68- الورّاق، أبو الحسن محمّد بن عبد الله الورّاق(ت325هـ) علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعوديّة، ط1، 1420هـ - 1999م.

Definition of the letter meaning by definition and specificity

Abdul Raheem Saleh Abdul Rahman Hassan

Department, Arabic Language. Faculty, Al Dhalea Education.
University, University of Aden. Yemen.
e-mail address: **abdlrhims@gmail.com**

Abstract: The research dealt with the definition of the letter meaning as a definition, especially as it is the scientific basis upon which the study of issues of the letters of meaning and their characteristics is based. It traces the grammarians' limits to the letter meaning and its verbal and syntactic characteristics, and the resulting divisions of the letter patterns according to the moral and verbal effect, relying on the descriptive approach to help in reading the limits. Grammarians studied the letters of meanings and monitored the paradoxes and problems that accompanied their study of the letters of meanings. The research concluded that the grammarians differed in formulating the letter, so their expressions were many and varied, and they disagreed about the letter's connotation of meaning and the importance of defining it. They went in a group of different directions, and concluded that the most important characteristics of the letter are the structural properties, and that some of the letter's characteristics that grammarians stipulated are not specific to letters. Meanings alone, but shared by nouns and verbs.

Keywords: letter, meaning, characteristic, definition, structure.